الجلسة العشرون

- التاريخ : الثلاثاء 14 صفر 1419 (9 يونيو 1998)
- التوقيت : ثلاث ساعات ونصف ساعة، ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال والدقيقة العاشرة.
- الرئاسة : السيد أحمد القادري الخليفة الخامس للرئيس.
- جدول الأعمال : مناقشة الأسئلة الشفهية.

* الرئيس : السيد أحمد القادري الخليفة الخامس رئيس مجلس المستشارين :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام سيد المرسلين

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون،

السادة الوزراء،

على بركة الله نفتتح هذه الجلسة المخصصة طبقا للدستور لأسئلة السادة المستشارين الشفوية، والتي يرتبط سؤال منها فقط بقطاع السياحة في إطار الأسئلة الآنية.

قبل البداية في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد أمين الجلسة لتلاوة المراسلات، فليتفضل.

* السيد الأمين :

شكراً السيد الرئيس

توصلت رئاسة المجلس باعتذار السادة المستشارين الآتية أسماؤهم عن حضور هذه الجلسة ويتعلق الأمر بالسيد نجام أبا عقيل - السيد التامك محمد امبارك - السيد عقا الغازي - السيد أحمد بنا - السيد أحمد رضى أبو الطيب - السد محمد أوخيار.

توصل مكتب مجلس المستشارين من السيد الوزير الأول بمشروعي القانونين التاليين: مشروع القانون التنظيمي رقم 8-98، يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29-93، المتعلق بالمجلس الدستوري،

مشروع قانون رقم 10-98، يتعلق بتسنيد الديون الراهنة.

كما توصل مكتب مجلس المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار بمقترح قانون يقضي بعديل المادة 9 من القانون رقم 25-90، المتعلق بتجزئة العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات.

كما بلغ عدد الأسئلة الشفوية التي توصل بها مجلس المستشارين من 9 يونيه 98 إلى 9 منه 47 سؤالا شفهيا و20 سؤالا كتابيا، موزعة حسب القطاعات الحكومية كما يلي :

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير الأول المحترم 3 أسئلة شفهية.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية والتعاون المحترم سؤالان شفهيان.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الدولة وزير الداخلية المحترم سؤالان شفهيان.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير العدل المحترم سؤال شفهي واحد، وتم تحويل سؤال شفهي إلى سؤال كتابي.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية المحترم سؤالان كتابيان.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان المحترم سؤالان شفهيان وسؤال كتابي واحد.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية المحترم 4 أسئلة شفهية وسؤال كتابي واحد.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المحترم 7 أسئلة شفهية سؤالان كتابيان.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية المحترم سؤال شفهي واحد.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني الناطق الرسمي باسم الحكومة المحترم 4 أسئلة شفهية سؤال كتابي واحد.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير السياحة المحترم سؤالان شفهيان.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التجهيز المحترم 3 أسئلة شفهية سؤال كتابي واحد.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير النقل والملاحة التجارية المحترم سؤالان شفهيان سؤال كتابي واحد.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الطاقة والمعادن المحترم سؤال شفهي واحد سؤالان كتابيان.

– عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التربية الوطنية المحترم 3 أسئلة شفهية و6 أسئلة كتابية.

– عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الصحة المحترم 4 أسئلة شفهية سؤالان كتابيان.

– عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير المكلف بحقوق الإنسان المحترم سؤال كتابي واحد.

– عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الاتصال المحترم سؤال شفهي واحد.

– عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري المحترم سؤالان شفهيان.

– عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالصيد البحري المحترم سؤال شفهي واحد.

وشكراً السيد الرئيس.

✱ السيد رئيس الجلسة :

نبدأ أشغال هذه الجلسة بطلب نقطة نظام توصلت بها الرئاسة، تتعلق بطلب إحاطة من السيد رئيس الفريق الديمقراطي والعمل المستشار السيد سعيد التدلاوي.

✱ السيد المستشار سعيد التدلاوي :

شكراً السيد الرئيس

السادة الوزراء

السيد الرئيس

تقدمنا بطلب طبقا للمادة 128 من القانون الداخلي والأمر يتعلق بالأسئلة الآنية.

السيد الرئيس

سبق لفريقنا أن تقدم بسؤال آني له أهمية بمكان، أهمية ظرفية، وهو في قطاع السياحة –السيد الرئيس– وكان الأسبوع الذي مر تقدمت الحكومة بلائحة 8 وزراء الذين تغيبوا، ومن ضمنهم السيد وزير السياحة.

ثم السيد الرئيس، الآن نرى أنه تبرمج الأسئلة الآنية، وتبرمج سؤال واحد منهم إلا أنه سؤالنا الذي كانت له أهمية كبيرة، في القطاع أقصي، ثم –السيد الرئيس– هناك فرق للقانون حسب القانون الداخلي يوجد عندنا محضر اجتماع المكتب –السيد الرئيس– اليوم الإثنين، ونرى في الأسئلة الشفهية تقول قرار المكتب برمجة سؤال شفهي آني واحد، نحن نتساءل –السيد الرئيس– حسب القانون الداخلي من أين أتى بهذا الاختصاص المكتب، لأنه المادة 301 من القانون الداخلي تعطي الحق لكل مستشار تقدم بسؤال آني، المادة 302 تقول : «يبلغ الرئيس مجلس المستشارين السؤال الآني إلى الحكومة، بعد استشارة رؤساء الفرق بمجرد ما يتوصل به، ويتفق عند الاقتضاء مع الوزراء المعنيين على برمجة السؤال الآني»، وهنا القانون يتكلم على البرمجة وليس على الرفض أو القبول، ثم الفصل 303: «تخصص الساعة الأولى من هذه الحصة إلى الأسئلة الآنية».

السيد الرئيس

لم نر كيف نحن المكتب أصبح سيد القرار ويقرر ما ليس له من اختصاص، فالاختصاص حسب القانون الداخلي هو السيد الرئيس ورؤساء الفرق، وتقدمنا بمسطرنا في هذا الإطار، وأقصينا من هذا السؤال الذي هو سؤال له أهمية كبيرة، وخصوصا في هذه الظروف، نظرا أننا نعيش موسم الصيف، نحن مقبلين عليه، والفترة السياحية يوجد عليها إقبال كبير، وإذا لم نناقش هذا الموضوع في هذه الظروف راه نحن لم نكن قد أشفينا غليل الرأي العام، وحتى الوزارة باش نورها ويمكن لها القيام ببعض الإصلاحات، راه لم يمكن أن تقوم بها، وشكراً السيد الرئيس.

✱ السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، فيما يتعلق بالملاحظة الموجهة إلى المكتب، أريد أن أوضح للمجلس الموقر أن المكتب يطبق مقتضيات النظام الداخلي تطبيقا حرفيا، كما تعلمون أن المكتب هو الذي يضع جدول أعمال المجلس طبقا للفصل 56 من الدستور، وأن جلسة الأسئلة الشفهية هي جلسة تبرمج من طرف المكتب، هذا فيما يتعلق باختصاص المكتب.

فيما يتعلق بالأسئلة الآنية، فكما تعلمون أن السوال الآني، ينظمه مقتضيات المادة 301 و302 من النظام الداخلي، وأن صفة السؤال الآني لا يمكن أن تتأتى لصاحب هذا السؤال إلا بعد موافقة الحكومة وقبولها أن تعطى صفة سؤال آني وأن يبرمج قبل الأجل المنصوص عليه في الدستور وهو أجل 20 يوم، ولهذا، المكتب توصل بمراسلة، لأنه الإلتباس الذي وقع للمستشار المحترم، أنه كانت هناك مجموعة من الأسئلة المقترحة كأسئلة آنية، وأحيلت على الحكومة، لكن الحكومة عند إجابتها لم تقبل إلا سوال واحد وهو الذي تم برمجته اليوم في هذه الجلسة، أعتقد أن هذا التوضيح كافي للرد الأمور إلى نصابها وشكراً.

الكلمة الآن إلى أول متدخل في هذه الجلسة وهو المستشار المحترم السيد الحسين أشنكلي الذي تقدم بسؤال آني يتعلق بقطاع السياحة بالمغرب، فليتفضل.

* السيد المستشار الحسين أشنكلي :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

معالي الوزراء

السيدة والسادة المستشارين

فعلا، سؤالي في السياحة موجه إلى السيد وزير السياحة، ولكن موجهٌ في الحقيقة إلى الحكومة ككل، لم أقرأ سؤالي، السادة المستشارين عندهم بين أيدهم إذا سمحتم سأضيف هذه النقط،

السيد الرئيس

لم يخف عليكم بأن هذا القطاع أعطيت له الأسبقية في 1965 من طرف صاحب الجلالة نصره الله، هذه 38 عام أعطيت الأسبقية لهذا القطاع، أعطيت الأسبقية للسياحة وللفلاحة وللصيد البحري، 38 عام، الخطابات، يعني على صعيد العاصمة وعلى صعيد الجهات عيينا بالخطابات، حتى أنا أحاول لم أبق أعمل خطاب أحاول تفسير حقيقة المشاكل المطروحة علينا حاليا، هذه الخطابات دائما مليون من السواح، مدة اليوم مليون سائح، بعض الأحيان تكون مليون و500 نزيد عليهم مستخدمينا الذين يأتون من الخارج، الندوات -السيد الرئيس- أولوفات «السيمينير»، لا شيء، المثل بالمثل، هذا، يعني، نستغرب كلنا، دراسات، أينما يوجد أجنبي يقوم لنا بدراسات على السياحة، دائما مليون من السواح.

نريد أن نعلم من طرف حكومتنا الموقرة ماذا ستعمل لهذا القطاع الذي هو قطاع الكل يعلم أهميته لم أحتاج لأذكر، أنه يشغل، و...، و...، معنا معالي وزير المالية، حقيقة هو البيت القصيد لماذا عملنا هذا السوال في هذا الوقت؟ أعملناه أقبل النقاش في القانون المالي، باش يخص، راه، إذا لم تعط آالسيد وزير المالية لهذا القطاع الإمكانيات راه لم يعطيك شيئا، نكون واقعيين يأتينا مليون سائح، لم تدخل تقريبا سوى 11 مليار دراهيم، وهذا البلد يستحق أكثر من هذا، أشنوهي هذا المجهود، حشومة... هذيك الجزر الكناري، التي تجاورنا، تيتوصل إلى 7-8 ملايين سنويا... وفي منطقة صغيرة،

نحن الآن نريد أن نعلم السياسة - بطبيعة الحال - التي ستتبعها الحكومة الموقرة الجديدة، نحن نطالب من السد وزير السياحة الذي يوجد معنا في الباخرة راه هو أيضا يطلب، عدد من الاجتماعات التي تكون في الرباط -اسمحوا لنا- نحن عيينا منهم، نحن في منطقة الجنوب -اسمحوالي- إذا تطرقت إلى المدينة التي أنا بها مدينة أكادير التي يأتي إليها السواح كثار وهي الأولى، رأينا تلك الأشياء ليس في المستوى، وقمنا مع رجالات، مع السلطات، مع المنتخبين كونا مجموعة سياحية التي تسمى «بالگريت»، حاولنا نفكر، ولكن السيد الوزير سابقا، شجعنا، قال لك أودي هذا شيء حسن، ونحن سنعينكم وسنقوم... و...، السيد الوزير ذهب، أتى الآخر، حتى هو قاولنا وأعطانا عدد من الوعود وراح، لأن في ذيك الفقرة من 76 إلى يومنا هذا 3 وزراء مروا ومن الاستقلال إلى اليوم 30 وزير مر في هذا...، والسياحة بقيت على حالها، وهذا شيء غريب، راه إذا لم تكن إمكانيات لهذا القطاع فإنه لا يمكنه أن يعطي أي شيء، راه حرام علينا أن نترك قطاع الذي يشغل ويستهلك المواد الفلاحية وجميع المسائل كلها لهذه البلاد.

إذن، نطلب، الله يكثر خيركم...، المهم على كل حال شكراً السيد الرئيس، أنا أنتظر السيد الوزير، جوابه وسأعود...، شكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

إذا سمحتم، الكلمة الآن، للسيد الوزير وأستسمح المستشار المحترم، الذي طلب نقطة نظام أن تكون هذه النقطة بعد جواب السيد الوزير.

نقطة نظام تتعلق بسير الجلسة

تفضلوا السيد المستشار

* السيد المستشار أحمد التويزي :

شكراً السيد الرئيس

نطلب من الرئاسة أن تقوم، أن تجعل احترام القانون الداخلي، لأنه في الواقع جلساتنا احترام للرأي العام، واحتراما لحرمة هذا المجلس، نطلب من الرئاسة أن عند الدخول إلى هذه القاعة تطلب من السادة المستشارين الذي يحملون الهواتف النقالة أنه يقفلوها قبل الدخول، إذا كان شيء...، لأن عيب في الواقع يسمع في كل مرة هذه المسائل...، الرئاسة إذا ذكرت، فالإنسان ينسى، فلا بأس أن الذي معه الهاتف أن يقفله، احتراما لهذا المجلس واحتراما للنظار الذين يشاهدوننا في التلفزة وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار السيد التويزي، أعتقد أن هذه نقطة نظام في محلها، لأن قانون نظام الداخلي للمجلس، ينص على أنه أثناء انعقاد الجلسة العامة يمنع تشغيل الهاتف النقال، ولهذا أذكر السادة المستشارين بضرورة احترام هذا المقتضى الذي صادقنا عليه بالإجماع، وشكراً.

الكلمة الآن للسيد وزير السياحة المحترم، للجواب على سؤال السيد المستشار الحسين أشنكلي.

* السيد حسن الصبار وزير السياحة :

شكراً السيد الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم

السيدة والسادة المستشارون المحترمون

جوابا على السؤال الذي تقدم به مشكوراً المستشار المحترم السد الحاج الحسين أشنكلي حول قطاع السياحة بالمغرب، أود أن أؤكد لمجلسكم الموقر أن وزارة السياحة تتوفر على استراتيجية واضحة المعالم مشتقة من التطور السياحي بالمغرب ومن وضعيته الحالية، حيث كما يعلم السيد المستشار المحترم، أولى المغرب باعتبار مؤهلاته السياحية المتنوعة وموقعه الاستراتيجي، عناية خاصة لتطوير وتنظيم القطاع السياحي، بدعم التكوين المهني والإنعاش والإشهار وتقديم تشجيعات مغرية للقطاع، فكما يعرف مكنت هذه التشجعيات من رفع الطاقة الإيوائية من 14000 سرير في منتصف الستينات إلى 90000 سرير في التسعينات وارتفعت المداخيل السياحية بالعملة الصعبة من مليار و500 مليون سنة 1978، إلى ما يزيد على 10 ملايير في التسعينات، علما أن حصة المغرب من مجموع الحركة السياحية العالمية لا تتعدى 0,51%.

حقيقة أن النشاط السياحي عرف بعد الركود خلال الفترة الممتدة من 1987 إلى سنة 1995، حيث لم يحصل أي ارتفاع في عدد سياح الغربيين الوافدين على المغرب، وذلك راجع إلى مجموعة من العوامل، حيث أن عدد السواح في السنوات من 87 إلى 95، كان دائما مليون 500.000 سائح، بغض النظر عن السواح المغاربة المقيمين في الخارج والذين يأتون في عطلتهم إلى المغرب، والذين الآن عددهم في سنة 97 هو 3 ملايين و100.000، الذين منهم مليون و800.000 وافدين من السواح الغربيين.

وقامت وزارة السياحة في 95 بتعاون مع المهنيين بدراسة وتشخيص الوضعية السياحية، لتضع برنامجا للإقلاع، باعتبار أن السياحة قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، لأنها تحتل المرتبة الثانية لجلب العملة الصعبة، بالإضافة إلى قدرتها على خلق فرص التشغيل، حيث أن اليوم 500.000 تقريبا الذين هم مشغلين بصفة مباشرة أوغير مباشرة في النشاط السياحي، ومنها 70% التي هي راجعة إلى السياحة الدولية، وكذلك السياحة لها مساهمة ملموسة في التنمية الجهوية وفي تقوية النسيج العمراني.

انطلاقا من التعليمات الملكية السامية التي تضمنها خطاب العرش المجيد لهذه السنة ومن التصريح الحكومي، وبعد تحيين الدراسات التي هي متواجدة والاستماع إلى المهنيين، قمنا بوضع استراتيجية على المدى القصير والمتوسط والذي سيكون في مناسبات أخرى التي سنتطرق لها، لأن نمشي من الفكرة أنه أولا، يجب علينا أن نعرف على ماذا نبحث لنلقى الشيء الذي نبحث عنه، لأن إذا لم يكن محور الذي سيفيدنا، فإنه لا يمكننا أن نصل إلى أي شيء، ترمي التنمية الاستراتيجية على المدى القصير إلى دعم وتسريع الحركة السياحية الحالية، لنتمكن من استقبال 2,5 ملايين من السواح، إقامة الدوليين بالإضافة إلى المغاربة المقيمين بالخارج وسكان المناطق الحدودية، ولتحقيق ذلك سنعمل على اتخاذ التدابير الآتية :

1) تطبيق ثمن عادل، الذي لم يكن طالع لأنه سنخسر المنافسات ولم يكن هابط لأنه سنخسر في الجودة، وتقوية إذن القدرة التنافسية للمنتوجات المغربية.

2) كذلك تحسين المنتوج لتنويعه وتوسيعه، تنويع التنشيط حتى ينظروا في الاستقبال، القضاء على أشكال مضايقات سياح وتقوية إحساس السياح بضمان سلامتهم.

3) دعم مجالات التسويق والدعاية والإشهار.

وهنا -السيد المستشار- دعى بأن حقيقة الحكومة السابقة قالت بأن سيكون 200 مليون زيادة، نحن نطلب وزير المالية إذا أراد أن يعيننا مرحبا حتى نطلع من هذا الإشهار، وعلى المدى المتوسط هناك استراتيجية ربما لم أطيل عليكم ولكن إذا جاءت المناسبة سنتطرق لها في مناسبة أخرى.

ولكن أية استراتيجية لم يمكن أن تجد طريقها للتطبيق إلا بتضافر جهود كل الفاعلين من الإدارة والمهنيين والمجالس المحلية والجهوية والقطاعات الأخرى التي لها علاقة مباشرة أوغير مباشرة بالقطاع السياحي، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، أعتقد أن السيد المستشار المحترم له تعقيب في الموضوع، فليتفضل السيد الحسين أشنكلي.

* السيد المستشار الحسين أشنكلي :

شكراً للسيد الوزير على جوابه، لم أعرف من أين أبدأ بالنسبة للتعقيب، أولا أشكر السيد الوزير في حالة التي يطلب فيها من السيد وزير المالية أن يضيف له في الاعتمادات، وأتمنى، هل سمعه أم لا؟ هذه من جهة، من جهة أخرى، فقط الله يكثر خيركم، راه قلت المجموعات السياحية، توجد أكادير، مراكش، طنجة، فاس هذه كلها مجموعات، هذه الات، نطلب منكم مساعدتهم ليفكروا هم أيضا في جهتهم، لأن منتوجنا راه كل منطقة لها منتوجها، مشكلنا نقرأ في الجرائد بأنه ستكون واحد G7، هذه G7 لم ندر في أي مكان، راه سيكون التفكير وستكون يعني المذاكرة، يجب أن تأتي من القاعدة، إذا سيكون 7 مجموعات الذين سيفكرون في مستقبل السياحة، راه تبارك الله المغرب كبير، ونبدأ من 7 مجموعات الذين هم موجودين، ليساهموا في تفكير في هذا القطاع الذي هو مهم فعلا.

أما فيما يخص -السيد الوزير- يخمم سيكون 5 ملايين من السواح في المستقبل، أنا لم أعرف أين سنعملهم، راه هو برأسه قال لك يوجد 90.000 سرير، إسمح لي راه لم توجد 90.000 سرير، راه يا الله 50.000 بتمارة الموجودة التي يمكن لنا استعمالها، هذه من المسائل التي يجب فيها سياسة الحكومة، إذا أردنا حقيقة نستقبل سواح مثل «لاس بالماس» التي ذكرت سابقا، راه عندهم 400.000 سرير وليس 90.000 سرير التي عندهم، نحن ذكرنا لاس بالماس ولكن إسبانيا التي بجانبنا هنا تصل لها 60.000 أو 65.000 سنويا من السواح.

المهم نحن -السيد وزير السياحة- نعرف أنك معنا في الباخرة كما قلت سابقا، نحن الآن نطالب جميعا، السيد وزير المالية ونطلب من الحكومة بأن تعطي دعما لهذا القطاع، راه سيعطيكم، إذا، لم تخيبوا آمالنا، إننا نريد أن نخدم بلادنا، ومستعدين ومحتاجين لهذا القطاع، وهو الذي يشغل، وهو.... وهو...، إذن، الله يكثر خيرك يا معالي وزير المالية زد شيئا ما في هذه البركة لوزر السياحة ليمشي أشغاله.

✱ السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم، لا أعتقد السيد الوزير أن لكم من تعقيب في الموضوع، السيد وزير السياحة، فلتتفضلوا

✱ السيد وزير السياحة :

السيد الرئيس

أولا فكرة G7 أي 7 هي فكرة التي أتت من الكونفدرالية المقاومين، وهي فكرة التي أتت لتعدل المجلس الأعلى للسياحة، يعني أنه 7 خبراء، ولكن لما نقول 7، راه ماشي 7 راه جميع الفئات، جميع الشرائح ستكون ممثلة، وهذه الفكرة التي يدافع عليها بعض أرباب الفنادق، لم أقل بأنها فكرة السياحة ولكن فكرة التي نحن سندعمها، حقيقة، أنا لم أتكلم على استراتيجية مدى المتوسط وضمن التدابير التي نراها في المدى المتوسط هي تدبير معقلن لشؤون الجهات، وسنرتكز على «ليكليز» أو المجموعة الجهوية للمنفعة السياحية، التي يجب أن تدعم.

أما في إطار استراتيجية على المدى القصير، فالذي تكلمت عليه وهو كهدف، هو 2 ملايين و500.000 سائح للإقامة من الأجانب وهذه 2 ملايين و500.000 سائح ديال إقامة هي في الحقيقة تعويض على النصاب التي هي ضائعة من سوقنا والتي يمكن لنا بالطاقة الإيوائية الحالية التي يجب عليها أن تجدد، أنا متفق بأن 90.000 سرير فيها تقريبا 20% حتى 30% حسب الدراسات التي يجب أن تجدد حتى يمكن لها تتسوق، ولكن تتسوق، لأن ماشي 90.000 سرير هي التي تستقبل لنا هذه 2 ملايين و50.000 سائح زيادة على سواح المغاربة، حيث أنه يوجد الإيواء الذي هو غير مصنف، ويوجد حقيقة أن على المدى المتوسط سنمشي على حسب قدرتنا، وعلى حساب إمكانيتنا، أنا لم أظن بأنه في 5 السنوات القادمة سيمكن لنا باش نقدر أكثر من 4 ملايين ولكن 4 ملايين يجب علينا أن نرفع من الطاقة الإيوائية، والرفع من الطاقة الإيوائية يجب له كذلك تشجيع الاستثمار، حيث أن نطاق الاستثمار ضيع السياحة، حيث أن من بنوده وهو البند الذي يهتم بالعقار ما دار شاي، ولهذا، فاليوم عدد الأسرة التي تنجز أقل من عدد الأسرة التي تقفل، حيث أن في 1997، 285 سرير إضافي الذي أضيف، في حين أنه تضاعف ما يزيد من 800 سرير. وشكراً.

✱ السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير السياحة، الآن انتهت حصة الأسئلة الآنية، وننتقل إلى بقية الأسئلة، نستهلها بقطاع المالية والاقتصاد، حيث ورد في شأنها سؤالان يتعلق الأول بتنسيق المراقبة بين المكاتب العمومية والشبه العمومية للمستشار السيد الدرمومي بلحاج فليتفضل لتقديم سؤاله.

✱ السيد المستشار الدرمومي بلحاج :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السيدة المستشارة والسادة المستشارين

السيد الوزير

إنكم على علم بأهمية التنسيق والمعلومات والمراقبة في هذه المكاتب، وسبق لكم أن لاحظتم كثير من ملاحظات في نشاطهم، واليوم بالخوصصة ربما تقلص لم أقل خسارتهم، ولكن كانوا عبء على الاقتصاد المغربي، وكذلك لم يكونوا يلعبون دورهم المهم فيما يخص التجهيز في الجهات لا على الصعيد الجهوي ولا الإقليمي ولا المحلي، ولهذا، السيد الوزير، بعدما عملنا للحكومات السابقة هذه الملاحظات بالذات، مع الأسف الشديد لم تعط نتائجها، ونطلب من الله أن تكون آذانكم صاغية وتكون نتيجة، لأن هذا موضوع يهم بلادنا كثيراً ويهم الاقتصاد، نو صنفين أولا الاقتصاد المالي فيما يخص معنى المالية، يجب أن يكون تنسيق كما تعلمون، باش المصاريف الغير المعقولة التي يتصرف فيها هذه المكاتب تنقص.

ثانيا، فيما يخص التجهيز أو برامج التجهيز كثير من الأحيان يعملون تجهيزهم لوحدهم، بلا ماتكون مشاركة المنتخبين ولاحتى السلطة المحلية، وهذاك التجهيز يكون تماما مضر للأماكن، ولدينا أمثلة كثيرة، لا في بن جرير مثلا مع المكتب الشريف للفوسفاط ولا في خريبكة ولا في اليوسفية ولا في الجديدة مع الجرف الأصفر، ولهذا، لو كان تنسيق ولو كانت الدراسة مضمونة كانت الأماكن أو الجماعات المجاورة لهذه البرامج، هي الأخرى تأخذ حقها من التنمية، من التجهيز، ولكن مع الأسف الشديد، هذا شيء كله، لم نتوصل إليه.

في الأخير بعد معارك كثيرة 35 عام ونحن يعني المنتخبين لا الذين فاتوا ولا الذين مازالوا، نحن نتذاكر مع هذه المكاتب، وصلنا إلى بعض النتائج، ترك لنا مثلا بعض الآليات، هذوك الآليات، مثلا لم تعترف بهم المكاتب الأخرى، مثلا مثل آلية الإنارة لا في خريبكة مثلا في جماعتين، في ابن يخلف والفقرة، يعني باهضة تتفوت مليارين، تيقول لك المكتب الوطني للإنارة، للكهرباء، لا، لا، هذاك الاليات ماعندنا ما ندير بهم، وهذه تقريبا عامين ونحن معهم في الرد والشد والأخذ، وبقين لحد الآن لم نعمل أي حاجة، وأموال تضيع، كذلك في ابن جرير، ستلقى المشكل في اليوسفية، ستلقاه... ولهذا أردنا أن نعرف هل واحد الآلة لم يستعملها واحد المكتب...

* السيد رئيس الجلسة :

السيد المستشار المحترم، احتراما للوقت إذا سمحتم أن تعطوا خلاصتكم.

* السيد الدرموني بلحاج :

ولكن السيد الرئيس هذا الموضوع يهم الاقتصاد، يهم الشيء الكثير، ليس مثل أسئلة القطاع الواحد راه فيه قطاعات، والحمد لله التي أصبحت هذه وزارة الاقتصاد، لأنه فيها... دورها هو التنسيق والمراقبة وتدخير ماشي... راه الموضوع يعني راه نتكلم عليه، ولكن.... . وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً، الكلمة للسيد وزير المالية والإقتصاد، فليتفضل.

* السيد فتح الله ولعلو وزير المالية والاقتصاد :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

أتوجه للسيد المستشار بطبيعة الحال بالشكر لأنه أعطاني فرصة لأتحدث في هذا الموضوع، وإن كان يسمح لي، السؤال الذي طرحه، عنده طابع عام جداً، لأنه يطرح إشكالية واسعة التي يجب علينا أن نهتم بها وهي عمليا مرتبطة بالإصلاح الإداري لأنه حتى المؤسسات العمومية هي مرتبطة بشكل أو بآخر بالإدارة، وتطرح كذلك مشكل اللامركزية وعدم التمركز، علاقات كذلك ما بين العمالات وما بين المجالس البلدية وهذه المؤسسات، وتطرح واحد المشكل ربما أوسع، هو المهام يجب أن تقوم بها كذلك الجهة في المستقبل والتي يجب أن نعمل على أن تكون أداة من أدوات التنسيق بطبيعة الحال، في المناطق الواسعة.

بطبيعة الحال السؤال مطروح، بالنسبة للمؤسسات العمومية، فهذا يطرح عدد من النقط أولا المجالس الإدارية، فالمجالس الإدارية عامة الوزارات كلها تكون حاضرة، وهذه المجالس الإدارية في حد ذاتها أداة للتنسيق، من المؤكد أنه مين تنصاوب تقييم العمل للمؤسسات العمومية، يمكن لنا أن نقول بأن المجالس الإدارية هي لحد الآن لم تلعب الدور الذي يجب أن تلعبه، نتمنى أنها لم تبق في الدور التي كانت فيه في هذه العشرات السنوات الأخيرة، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية، إذا رجعنا للمقاولات العمومية التي تعمل في مناطق جغرافية معينة، وقد تكون عمالات وقد تكون جهات، هنا نعرف بأنه وقعت تجربة المجالس التقنية للعمالات، وهي تجربة كانت لتقوم بعملية التنسيق بطبيعة الحال، فيجب بطبيعة الحال توظيفها وتحسينها واستغلال كما قلت، الجهة الآن حتى تكثر عملية التنسيق، المراقبة المالية الآن التي تقوم بها بدون شك وزارة المالية على المستوى الجهوي أو المركزي، هي أداة من أدوات تحسين التنسيق، الآن في الفترة الأخيرة، بالنسبة لبعض المؤسسات، خاصة التي تعمل في الجماعات، الماء، الكهرباء، الهاتف توجد الآن صيغة بدأت، صيغة الشراكة مع الجماعات المحلية، ويجب أعتقد عن طريق هذه الشراكة خلق أنوية التنسيق، لكن من المؤكد أنه هذه الإشكالية التي طرحها السيد المستشار سترتبط بشكل أوسع وهو بتبسيط مسطرة العمل لا الإدارة ولا للمؤسسات العمومية، وخلق مناخ تبليغ الأخبار والمعلومات، باش ماتيبقى شاي صاحب La régie يحفر لوحده، وصاحب الضوء يحفر لوحده،... والبلدية هي الأخرى لم تعرف شيء،...إلخ، فهذه الآلية، آلية الاخبار يجب بطبيعة الحال أن تكون من أعمال الإصلاح الإداري للحكومة بطبيعة الحال واعية بها والتي تعمل إن شاء الله على الدفع بها، شكراً

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً، هناك تعقيب للسيد المستشار، فليتفضل

* السيد المستشار الدرموني بلحاج :

هو في الحقيقة -السيد الوزير- أشكره على هذه الإيضاحات وعلى هذه التدابير الذي ذكر، إنما هناك واحد... أنه الوقت يمر، والمادة لا تنتظر وأن من الواجب الآن أصبح أن هذا التنسيق يكون عاجل، وهذه التدابير تأخذ بعين الاعتبار وتطبق، ولو يكون فيها أغلاط في البداية، ولكن عندي اليقين التام أنه ستعطى نتائج، وبدأت مثلا تعطي بعض النتائج، التي كنا نتمناها، شراكة الماء مع الفوسفاط في إقليم خريبكة الحمد لله العملية نجحت بخير، ولكن بعض الصعوبات كثيرة ولم أعرف لماذا تعطلنا عليها، وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

الآن ننتقل إلى السؤال الموالي الذي تقدم به المستشار السيد عبد المجيد المهاشي، ويتعلق بتأخير أداء المستحقات المقاولات من طرف الخزينة، فليتفضل بطرح سؤاله.

* السيد المستشار عبد المجيد المهاشي :

السيد الرئيس

السادة المستشارين

أختي المستشارة

السادة الوزراء

السيد الوزير المحترم

تعرفون بأنه في المقاولات الوطنية تعيش أزمة وخاصة في السنة الأخيرة، ومن ضمن أسباب هذه الأزمة هنا يأتي سؤالي، فكما لا يخفى على علمكم أن شريحة عريضة من المقاولات الوطنية تعيش على صفقات الدولة، وخصوصا المقاولين الشباب، الذين يتولون تنفيذ صفقات الدولة، إلا أن المشكل القائم والذي لا شك أنكم أعلم به، هو ظاهرة تأخر أداة الخزينة، لما يترتب عنها اتجاه المقاولات من أداءات في الوقت المناسب، الشيء الذي تترتب عنه نتائج خطيرة ومؤسفة على مصير المقاولات، ولاسيما الشابة منها، والتي تؤدي في غالب الأحيان إلى إفلاسها، بل وتطبيق مسطرة المتابعة والإكراه البدني على أربابها، الذين غالبا مايستفيدون مما لديهم من تمويل، وتترتب عنهم فوائد من لدن الأبناك، وأمام هذه الوضعية وتداركا للمخلفات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، نتساءل :

1) عما قامت به وزارتكم في هذا المجال بالنسبة لنهاية هذه السنة المالية،

2) ماذا تنوي وزارتكم القيام به لتطبيع علاقة الخزينة بمحيطها، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية.

* السيد وزير المالية والإقتصاد :

هذا -السيد المستشار- مشكل بطبيعة الحال عنده أهميته، وأنا أشكركم على طرحه، أولا لأقول بالنسبة لهذه السنة... لنهاية هذه السنة الوضعية المالية كان فيها نوع من الانزلاق لأنه مع الأسف الموارد التي كانت مقررة لم تدخل في المستوى الذي كان مقرر، ولما يأتي قانون المالي سنوضح للرأي العام كل هذا إن شاء الله، ولكن من الأشياء اللي الحكومة سهرت عليها أنه من الرغم هذه الصعوبة شيئين لم يجب أن نسقط فيهما، نزيد في مديونية البلاد، لأن هذا أولادنا هم الذين سيؤديها، مثلما نحن نؤدي مديونية التي تركها لنا الناس هذه 20 سنة و25 سنة، ثم توقع متأخرات على المقاولات، لأن لما تقع متأخرات، مثلما قلتم، المقاولات تقفل وتقع بطالة ويقع مشاكل.

لذلك عندنا حرص كبير على قضية المتأخرات لا تتكاثر، ولكن لنتكلم بصفة عامة، يمكن أن نقول أنه وقع تحسن بالنسبة لمعالجة...، يعني ماشي غير في هذه الشهور، ولكن بالنسبة لوضعية متأخرات التي كانت في الثمانينات وفي بداية التسعينات وقع تحسن، لكن لا بد نعتبر كذلك كل الأشياء يجب أن نعتبر، ماشي غير الخزينة العامة، يجب أن نعتبر بأنه تقريبا من 97 لم يوجد تراكم تأخرات بحيث أن النفقات العمومية التي يتم إصدارها فلا بد أن نعرف وقت الإصدار من طرف الآمرين بالصرف ومن هم أي الإدارة، هذه الأولى، تتقدر تكون بلدية، تتقدر تكون وزارة...إلخ، خلال شهر معين يتم تسديدها عادة للمستفيدين خلال الشهر الموالي بعد إخضاعها لعملية المراقبة بطبيعة الحال القانونية، في الوقت الراهن باستثناء النفقات العمومية التي تمت إحالتها على مصالح الخزينة العامة للمملكة خلال شهر أبريل 98، والتي مازالت في طور التأشير عليها يمكن أن أقول بأن كل النفقات المتعلقة بالشهور السابقة على هذا التاريخ قد أديت للمستفيدين، وهكذا يجب أن نلاحظ بأنه في بلادنا في كثير من الأحيان العمليات التجارية تتطلب أحيانا ما بين زوج بياعا والشري وقت طويل، وربما الآن بالنسبة للتقاليد الموجودة في العمليات التجارية راه الخزينة تقوم بمجهود لتستعمل وقت أقل من ذلك وعلى أي حال هذا الهاجس حاضر وسنتابعه إن شاء الله بأهمية وباهتمام، شكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

هناك تعقيب للسيد المستشار، فليتفضل

* السيد المستشار عبد المجيد المهاشمي :

السيد الوزير أشكر على جوابكم، ونسجل بأن هذه التأخرات لم تبق مستقبلا، سيقع فيها واحد تحسن، إلا أنه لاأريد أن أؤكد لكم -السيد الوزير- أنه الإصدارات التي تذاكرتم عليها توجد من شهر 4، بمعنى أن شي واحد اللي حط ملفه مشى للخزينة في شهر 4 و5... إلخ، 70 يوم هذه راه باقي ما تخلص شاي، ولا أظن أنه في ضمن تهييئ قانون المالية ما زال باقي غادي يتخلص، فما ذنب هذا المقاول الذي 70 يوم هو يتسنى، فلوسو في الخزينة وهو تيتسناها، في حين أنه عنده «ديتيريطا». عنده التزامات مع الخداما، عنده الكراء، عنده الماء، عنده الضوء، عنده التيليفون، ما هو ذنبه؟ إذا جئنا نرى مثلا القانون ما ذا يقول بالنسبة للدولة إذا تأخر المقاول في إنجاز عمل ما أوخدمة معينة يقول القانون ويحتم عليه باش يخلص واحد تسمى "La pénalité de retard"، نهار واحد إذا تأخر يقتطع له،

وما هو السند القانوني بالنسبة للدولة باش تبقى محتجز عليه فلوسه، لما ذا تحتجز عليه؟ الدولة نهار واحد يتخلص «لبينانيتي». والدولة تشد له 70 يوم، 3 شهور، 4 شهور، 6 شهور، كما قال السيد الوزير، من قبل، في ظروف ماكانت... إذن، سؤالي كنزيد نركز عليه ماهو السند القانوني للسيد الوزير الذي يجعل للدولة كتحجز للواحد السيد فلوسه ولم تعوض له؟ وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

هناك تعقيب للسيد وزير الاقتصاد والمالية تفضلوا.

* السيد وزير المالية والاقتصاد :

لا بالنسبة للنفقات الدولة تطبق القانون، هذه لا بد، والقانون يمكن أن يتغير والمجالس المشرعة يمكن لها أن تغيره إذا أرادت ذلك، ولكن القانون الآن محترم، الموجود وكما أكدته لكم بأنه الآن لما عملية الصرف تقع في شهر يتم تسديدها للمستفيدين خلال الشهر الموالي، طبعا بعد إخضاعها لعملية المراقبة القانونية، وهنا كذلك القانون تيتصاوب، لكن اللي أهم من هذا هو أنه بطبيعة الحال ماخصنا شاي نخليو التقاليد التي بقيت في هذه 20 عام الأخيرة لأن في هذه 20 العام الأخيرة، فاين كان التأخر على المقاولات، وهذا الشيء لم ينس، راه المسؤولية على تسيير في هذه 20 سنة الأخيرة، وسنعمل جهدنا إن شاء الله باش هذه التقاليد التي كانت سائدة لم تبق، لأنها ساهمت في قتل المقاولات.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، ننتقل الآن إلى قطاع الصحة وأعطي الكلمة للمستشار المحترم السيد بوشعيب الهلالي لتقديم سؤاله حول مآل مشروع بناء مستشفى محمد الخامس بالجديدة، فليتفضل بطرح سؤاله.

* السيد المستشار بوشعيب الهلالي :

السيد الرئيس

السادة الوزراء المحترمين

السيدة المستشارة المحترمة

إخواني المستشارين المحترمين

السؤال يتعلق بقطاع الصحة الذي له أهميته في الأوساط الشعبية بصفة عامة، والأمر يتعلق بوعد في بناء مشروع من أجل بناء مستشفى إقليمي جهوي بمدينة الجديدة وبجهة دكالة-عبدة، ولقد سبق للسادة الوزراء السابقون أن درسوا هذا المشروع ووعدوا ببناء مستشفى إقليمي في منطقة دكالة-عبدة، وذلك للأسباب التالية :

1) لتلاشي البناية الموجودة في المستشفى الحالي الإقليمي.

2) لضغط السكان المتزايد بكيفية مستمرة والتي أصبح في إقليم الجديدة لوحده يناهز مليون نسمة وهذا يمكن للإنسان أن يعبر على عدد المتزايد حتى في المرضى وفي المشاكل الموضوعة للصحة بهذه المنطقة وبهذ الجهة.

وقد واعد الجميع نظراً لهذه الأسباب، وبدراسة وبملفات موجودة في وزارة الصحة.

ورابعا السبب الأخير هو أن هذا المستشفى الإقليمي الموجود الآن أصبح عمره يزايد العشرات السنوات ، إلا أن هذا المشروع تحول شيئا فشيئا إلى الاقبار، رغم الحاجة الملحة لقضاء مشاكل الصحة ولإصلاح مشاكل الصحة الموجودة بالإقليم، ومن المسائل المهمة التي أريد أن أقولها للسيد الوزير المحترم، أن هاته البناية الموجودة الآن بالمستشفى الحالي تلاشت ووقعت فيها برودة في بنايتها ولم تبق تصلح للمرضى ولا للناس الواردين على هذا المستشفى.

ولهاته الأسباب أريد أن أطرح السؤال التالي : ماهي المبادرة التي اتخذتها وزارة الصحة في هذه المنطقة بالنسبة لهذا المشروع وبالنسبة للبناية الحالية، ومتى إخراج هذا المشروع للوجود القديم؟ وشكراً لكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة الآن للسيد وزير الصحة، فليتفضل

* السيد عبد الواحد الفاسي وزير الصحة العمومية :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السيدة والسادة المستشارين

أشكر السيد المستشار بوشعيب الهلالي على سؤاله المتعلق بالبناية الجديدة لمستشفى محمد الخامس بالجديدة، في الحقيقة بحثنا في الوزارة ولم نجد الإشارة إلى مشروع بناء مستشفى محمد الخامس جديد قد طرح على الوزارة، ولكن المطروح حاليا هو مشروع ترميم وصيانة هذا المستشفى، ويدخل مستشفى محمد الخامس بالجديدة ضمن البرنامج الممول من طرف البنك الدولي «ابريس». من أجل الترميم والصيانة، وبهدف هذا المشروع إلى ترميم الشبكة الكهربائية وتجديد تجهيزاتها بكلفة تبلغ 243.675 درهم، الذي بلغت نسبة الإنجاز به 75% وإصلاح وتوسيع بنايات قسم المستعجلات بكلفة مليون و800.000 درهم، الذي سيدخل حيز التطبيق في الأسابيع القليلة القادمة، كما تم ترميم وتوسيع قسم الولادة في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوربي.

وبطبيعة الحال سيعرف القطاع الصحي بإقليم الجديدة ميلاد عدة مشاريع توجد في طريق الإنجاز، ولا داعي لسردها في هذا الإطار.

أما بالنسبة لمشروع بناء مستشفى جديد بالجديدة فليس هناك مشروع الآن في رفوف الوزارة وقد بحثنا طويلا، كل ما هناك هو ماسردته الآن أمامكم، وشكراً.

✱ السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير المحترم، هل هناك من تعقيب، تفضل السيد المستشار.

✱ السيد المستشار بوشعيب الهلالي :

السيد الرئيس

إخواني المستشارين المحترمين

غير الأسئلة التي تطرح في جميع الميادين من طرف المستشارين تكون مركزة على الواقع وعلى الحقيقة لأن جواب السيد الوزير المحترم، يقول على أنه لم يكن مشروع، وأنا يمكن لي في مناسبة خاصة أعطيه شهوداً في أشخاص، وزراء سابقون، ثم إن الحالة الموجودة عليها المستشفى الحالي حالة مزرية، لا يمكن ترقيعها، ولا يمكن إصلاحها، ولهذا، فالسادة الوزراء المحترمين، نحن فينا النية الحسنة، وقت التي طرح فيه سؤال، لم نحتاج لسؤال الإدارة المحلية، لأن هذا الجواب هو عندنا محليا، ولكن نحن ترفعنا وجئنا إلى أعلى القمة لنناقشه مع وزير صاحب الجلالة... في حكومة صاحب الجلالة من أجل بيان الحقيقة.

ولهذا، أنا أقترح على السيد الوزير بكل احترام بأن يرسل لجنة من لدنه بكيفية سريعة وغير معروفة لتتعرف على حالة المستشفى، وعلى الناس الساكنين بهذا المستشفى ونائمين فيه كمرضى، وهذا تقليد، يجب أن يحترم، وشكراً.

✱ السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الصحة العمومية

✱ السيد وزير الصحة :

أشكر السيد المستشار في الحقيقة، أنا جوابي كان مبني على معطيات موضوعية، أنا لم أقل لك بأن أنت قلت شيئا غير صحيح، قلت لك بأنه مشروع بناء مستشفى، إذا كان المشروع موجود، مفروض أنه موجود عدد من الدراسات، موجود عدد من الأعمال التي أقامت بها، بما أن هذه الأشياء غير موجودة، إذن، يمكن أنها كانت وعود ويمكن أن هذه الوعود كانت صادقة، ولكن في أرض الواقع، ليس لدينا أي شيء نبني عليه، ولذلك جوابي كان طبيعي، أنه يكون إيجابي.

أما فيما يتعلق بحالة المستشفى، أنا متفق معك والزيارة كذلك وجميع النقط الأخرى، ولكن فيما يتعلق بالمشروع فليس هناك مشروع في المعنى الصحيح للكلمة، هذا الذي أردت قوله. وشكراً.

✱ السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير الآن، ننتقل إلى السؤال الثاني في قطاع الصحة ويتعلق بمجانية الخدمات الصحية بالمستشفيات العمومية، وهو موضوع سؤال مقدم من طرف المستشارين السيدين أحمد التويزي وأحمد بنا فليتفضل أحد المستشارين وأعتقد هو مستشار السيد التويزي لكم الكلمة.

✱ السيد المستشار أحمد التويزي :

شكراً السيد الرئيس

السادة الوزراء

إخواني المستشارين

أختي المستشارة

السيد الوزير

كما لا يخفى عليكم، جاء التصريح الحكومي عندما تطرق للملف الاجتماعي وأكد على مجانية الخدمات الصحية خصوصا بالنسبة لفقراء من الشعب المغربي، وذلك نظراً لعدة اعتبارات منها أولا أن جل،... أي أن شريحة التي هي كبيرة جداً من المواطنين، ذلك المدخول، لم نقل المدخول الفردي ولكن المدخول العائلي، لأنه والحمد لله باقي في المغرب ذلك التكافل الاجتماعي، التكافل العائلي، إذن لم نتكلم على المدخول الفردي، على المدخول العائلي مازال ضعيفا جداً ولا يستجيب للحاجيات الضرورية من الأكل والشرب والمبيت. إذن، من الضروري أن الدولة يجب أن تقوم بواجبها وهي أن تقوم بهذه العملية، عملية الاستشفاء للمواطنين الذين هم معوزين، ثم أن هذا حق كما جاء، أن هذا حق دستوري، يخوله القانون لجميع المواطنين المغاربة، وهذا المشكل يكون أكثر حدة عندما تكون هناك عمليا جراحية.

وبحكمكم رجل ميدان -السيد الوزير- تعلمون على أن جل العمليات الجراحية لا يقوم أطباء داخل المستشفيات الحكومية بالعمليات الجراحية إلا عندما يقوم المريض بجلب جميع، -إذ أقول- جميع مستلزمات العملية، يجيب الخيط، يجيب عدد من المسائل، عاد يمكن له أن يتبرمج باش تكون له ذيك العملية الجراحية، ويمكن تكون هذه العملية فيها واحد الخطورة التي هي كبيرة جداً بالنسبة لصحة ذلك المواطن، بالفعل، الدولة تقوم بعدد من المهام، تقوم بتهيء الطبيب، تهيئ المستشفى، تهيئ عدد من المسائل، ولكن هده المسائل كلها ضعيفة بالنسبة... غير كافية بالنسبة للمواطنين المعوزين وللمواطنين

الفقراء داخل المدن أوجميع المواطنين، مواطني العالم القروي، بحكم أن مواطن العالم القروي، كاين أولا كاين الأمية، كاين الفقر ثم كاين البطالة، أي أكثر ضرب في العالم القروي مكلفة بهؤلاء الناس يأتون من العالم القروي باش يمكن يدير هذه العملية الاستشفائية داخل المستشفيات.

وإذا شفنا -السيد الوزير- على أن العالم القروي أو الأقاليم القروية وأعطيكم مثال مثلا أمتلتين إذا أخذنا من شيشاوة أو أخذنا الحوز، نلقى على أنهم ليس لديهم مستشفيات الإقليمية إذن يأتون للمدينة وخصهم عدد من الإمكانيات باش يمكن لهم أن تجرى لهم عمليات الجراحية.

إذن بلا منطول عليكم -السيد الوزير- على أن السؤال الذي نطرحه هو : ماهي الخطة التي تنوون نهجها أولا لاستخلاص، نحن نطلب من الناس الذين في استطاعتهم يخلص -أي لاستخلاص مستحقات الاستشفاء بالنسبة للناس الأغنياء والميسورين- وثانيا أن تضمن الوزارة المجانية الفعلية، أقول المجانية الفعلية في جميع مجالات الاستشفاء للفقراء من مواطنينا وشكراً السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم، الكلمة الآن للسيد وزير الصحة.

* السيد وزير الصحة :

شكراً، أشكر السيد المستشار على سؤاله، في الحقيقة هذا موضوع أساسي ومهم جداً، لأنه يتعلق في الحقيقة بالشريحة الكبرى من المواطنين في المغرب، وبالفعل إذا أخذنا بصفة مجردة معلومات الأعمال في المستشفيات هي مجانية بالنسبة للمعوزين، بطبيعة الحال للذين يأتون بشهادة الضعف، ولكن مع كامل الأسف، هو الكلام الذي قلته صحيح أنه نظراً لقلة الإمكانيات في مراحل ما يضطر باش هذاك المريض في الحقيقة يساهم بصفة أو بأخرى بشراء بعض المواد، وهذا أمر سنحاول ما أمكن حتى لم يبق، ولكن بطبيعة الحال لم يمكن لنا القول بأنه الحل سيكون سهل جداً، الحل هو تعميم التأمين على جميع المغاربة بما فيهم المعوزين بأساليب تضامنية وأساليب... على كل حال نحن مسلمين أولا وقبل كل شيء، وبالتالي في هذه الحالة سيكون بالفعل الحل من جميع النواحي ولم نبق نرى هذه الظاهرة، وكذلك سيمكن العلاج يكون بصفة أفضل، لأن حاجيات المستشفى ستكون أكثر ويكون لديها مداخيل بصفة أو بأخرى، لأنه تعرف بأن المستشفيات تقريبا الآن أكثر من 85% من الوافدين عليها هم لديهم شهادات الضعف، وبالتالي المداخيل قليلة جداً.

بطبيعة الحال سنحاول ما أمكن في هذه المرحلة الانتقالية ريثما تكون هذه قضية التأمين الصحي، لنقلص أو على الأقل إذا استطعنا نحل تماما هذا المشكل ولكن لم يمكن لي إعطاؤك وعد الذي لم أف به، إنما نقلص من هذا التدخل، تدخل المرضى، المعوزين باش نحاول نحل هذا المشكل، ولكن راه المشكل لا يمكن حله إلا عن طريق النقطة الأولى التي قلت.

بطبيعة الحال بالنسبة للناس الذين لديهم الإمكانيات في الحقيقة، الذين يأتون للمستشفيات هم الناس الذين لديهم "La mutuelle"، لديهم تعاضديات أولديهم تأمين خاص، أما بالنسبة للناس الذين لديهم الإمكانيات قليل الذي يأتي للمستشفيات ولأسباب ما عندنا علاش ندخل لها وربما إذا تحسنت حالة المستشفيات ككل يكون كذلك سيفضل أن يأتيها جميع الناس، وبالتالي ستكون موارد، وهذه الموارد كلها ستمكن للصحة أن تتقدم بصفة عامة والاستشفاء بصفة خاصة، ونتمنى بأنه في أقرب وقت نحل هذه المشاكل الأساسية، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، أعتقد أن المستشار المحترم له تعقيب.

* السيد المستشار أحمد التويزي :

السيد الوزير

نشكر أولا السيد الوزير على جوابه المقنع والصريح الذي أعطاه لنا، لم نعقب على الجواب لأنه في الواقع كان جواب صريح، إنما واش ما يمكن شاي في إطار التضامن الحكومي باش يمكن تقوم مثلا وزارة الصحة بعملية الشراكة مع الجماعات المحلية، لأن الجماعات المحلية يمكن لها أن تلعب دوراً مهما، حتى شهادة الضعف، راه فيها إشكالية، شهادة الضعف راه كلنا نعرفها، يمكن مثلا في إطار التضامن الحكومي أن هذه الشهادة تعطى لرؤساء المجالس، وهؤلاء رؤساء المجالس يتحملون مسؤوليتهم في هذا الموضوع وفي المزانيات يحط الاعتمادات الكافية الذين سيخلصون هؤلاء المساكين الذين عندهم في الجماعة، إذا كان يحط واحد العدد «واحد لاروبريك» اللي فيها الناس الذين ليس لهم ورئيس الجماعة راه يمكن يتحاز... يمكن يكون فيها واحد الصداع وشوية... في بدايته، ولكن في الأخير راه سيكون المحاسب، سيكون واحد...، سيكون المجلس فيه عدة مسائل، ستكون هناك شراكة تم في التأمينات لأن حوادث السير تأخذ اعتمادات كبيرة بالنسبة للمستشفيات الحكومية، إذن، كان الحادث السير ذوك الشركات التي تؤمن لم أفهم مثلا لماذا المستشفيات لم ترسل الفاتورات لشركات التأمين المؤمن فيها صاحب الدراجة النارية أوصاحب السيارة، إذن، مهما كاين حوادث، من المعلوم أن جميع السيارات وجميع الشاحنات وجميع الدراجات النارية مؤمنة، إذن، ذاك الذي يمشي، ذاك العملية الاستشافية يمكن للمستشفى كمداخيله. يمكن يصيفط لذوك الشركات التي هي تؤمن لذاك الذي من جهته خطأ حادث السير ويمكن من هذه ندخل واحد العدد من المسائل بالنسبة للمستشفيات. وشكراً السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

تعقيب للسيد وزير الصحة المحترم، فليتفضل

* السيد وزير الصحة :

ليس بتعقيب، لأنه الاقتراحات مهمة جداً، إنما أريد أن أقول فقط أنه فيما يتعلق بدور الجماعات المحلية بلا شك سيكون دور أساسي كما كان سابقا، ولكن تعرفون من 76 وقع تغيير في هذا الإطار ولكن الدور الأساسي الذي سيكون هو في تحديد المعوزين وهذه نقطة أساسية، لأنه ربما يوجد عدد من الناس الذين يتحايلون في الحصول على بطاقة الضعف وبالتالي إذا كان عندنا تحديد مضبوط للمعوزين سيكون كذلك حتى أسلوب المعاملة مع هذا المشكل سيكون مختلف، وهنا دور الجماعات المحلية أساسي، وبلا شك حتى في المشاركة لأنه أظن الجماعات المحلية خصها كذلك تساهم في هذا الشيء، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

ننتقل الآن إلى السؤال الذي تقدمت به السيدة المستشارة المحترمة السيدة فاطمة السويسي، لتقديم تساؤلها حول ميدان الصحة بالعالم القروي، فلتتفضل السيدة المستشارة المحترمة بإلقاء سؤالها.

* السيدة المستشارة فاطمة السويسي :

السيد الرئيس المحترم

السادة الوزراء المحترمين

إخواني المستشارين المحترمين

السيد الوزير

نتيجة للسياسة الارتجالية المعروفة في التسيير السابق ظل العالم القروي كباقي المجالات الأخرى الحيوية كميدان الصحة، والتعليم، والاقتصاد، ظل هذا العالم القروي يعاني من عزلة في ميدان الصحة التي تعتبر من الأولويات في الحياة اليومية، وهذا شيء يعرفه جميع الناس، حيث أن جل المدن الصغرى والقرى تعاني من نقص كبير إما في البنايات أو في تجهيزاتها أو في أطرها، وأعطي نماذج على هذا، فنجد مثلا في إقليم الراشيدية بالخصوص بوذنيب - تنجداد التي تتوفر على طبيب واحد وثلاث ممرضين لأزيد من 20.000 نسمة من السكان، في بوذنيب كذلك نجد افتقار كبير إلى الأطر حيث نجد طبيبا واحداً لا يوجد من يعوضه أثناء مثلا العطل، عطله أو العطل الأسبوعية، كما يفتقر هذا المستشفى إلى تقنيين لتشغيل جهاز الأشعة، هذا الجهاز الذي بنيت له قاعة وجهز، فلا يستغل نظراً لانعدام وجود هذا التقني، مما يجعل سكان هذه المدينة الصغيرة مضطرين إلى قطع ما يزيد من 180كلم، لإجراء فحوص بالأشعة أو التحليلات.

نفس الشأن بالنسبة لمختبر التحليلات، فتفتقر هذه المدينة إلى مختبر للتحليلات، أما أنفس فنجدها تفتقر إلى ألح الحاجيات وهي وسائل النقل المتمثلة في السيارة الإسعاف التي تعطلت، فرميت في سلات المهملات وجعلت المستعجلات من المرضى أو النساء اللواتي يلدن، تتعرض في هذه المستعجلات إما للموت أو المضاعفات، في هذا المجال نجد النقص كذلك في ميدان التوليد، الافتقار إلى الممرضات، فنجد في جماعة مثلا تمحضيت بإقليم إيفران افتقار هذه الجماعة إلى مولدة، وأظن أن وجود مولدة في أي مكان هو من ألح الضروريات في الميدان الصحي.

وكمثال كذلك مستشفى 20 غشت بمدينة آزرو هذا المستشفى الذي جهز بطاقم بشري كون مثلا في كلية الطب انفقت عليه أموال كثيرة، فرصد لذلك المستشفى من متخصصين مثلا في أمراض القلب، تخصص أمراض القلب، تخصص الأمراض الصدرية أو أمراض الرأس، إلا أن هؤلاء الأطباء عندما يفدون إلى هذا المستشفى، لا يجدون أدنى، أقل تجهيز من التجهيزات الضرورية التي تجعله يباشر عمله ويستفيد منه المواطنون، مما يجعل هؤلاء المواطنين وخاصة المتضررون هم الفئة الفقيرة، حيث يضطرون إلى أن يتنقلوا إلى مكناس أو فاس أو الرباط للتلقي أو لإجراء هذه الفحوصات.

أمام هذه المعضلة التي أعطيت نماذج من الراشيدية وإقليم إيفران، وأظن أن جل الأقاليم المغربية، قراها ومدنها الصغيرة، هي كذلك تعاني من هذا الضرر، يضاف شكل آخر أكثر شدة في المستشفيات العمومية وأتمنى أن... وأنا متيقنة أن الحكومة الجديدة في إطار الإصلاح الإداري ستعمل على هذا الجانب وهو استفزاز بعض الأطباء في المستشفيات العمومية للمواطنين بطلب مقابل، ويمكن أنا أن أسميه رشوة مقنعة، حيث أن طبيب من المفروض أن يجري عملية جراحية مجانا لأنه في مستشفى عمومي مجاني فيطالب بطرق أو أخرى، تؤجل عمليته وتؤجل... وتؤجل... إلى أن يدفع.

فكيف بنا مثلا مريض جاء من عين اللوح، أعطي المنطقة التي أنا منها، يجب أن يتنقل، يجب أن يبحث عن المبيت في مدينة آزرو، يجب أن يشتري المعدات التي تطرق إليها الأخ من أدوية ووسائل العلاج، يضاف إليها أنه يجب أن يدفع، فأمام هذه المعضلة، وهي منتشرة في جل المستشفيات المغربية مع الأسف، الأطباء، بالإضافة إلى السمسارة الممرضين فحدث ولاحرج.

فألتمس أو أتوجه بسؤالي إلى السيد الوزير ما هي التدابير التي تنوون اتخاذها لتخفيف من حدة هذه المشاكل المادية والمعنوية المتعلقة بالدفع والسمسرة، حتى... أو التي يعاني منها المواطنون وحتى يستفيدوا من حق يخوله لهم الدستور، وهو حق المجانية، خاصة بالنسبة للناس الفقراء. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيدة المستشارة على سؤالها الهام وعلى نماذجها الجهوية، وهي خدمة للجهة.

الكلمة الآن للسيد وزير الصحة للجواب على تساؤل المستشارة المحترمة.

* السيد وزير الصحة :

أشكر السيدة المستشارة المحترمة، على سؤالها أو وأسئلتها، في الحقيقة لأنه الأمر يحتاج إلى جلسة خاصة من أجل الجواب، ولكن في الحقيقة هناك عدد من النقط التي تطرقت إليها الأخت المستشارة والتي حقيقة سيكذب الإنسان إذا قال ماكاين شاي بطبيعة الحال لم يجب على الإنسان أن يعمم، توجد بعض الحالات، ولكن بطبيعة الحال لما تكون وزارة التي بها عدد مهم جداً من العمال في هذا الإطار لازم مايكون اللي فيه هاكا وكاين اللي فيه هاكا، ولذلك لم يجب على الإنسان أن يعمم، ولكن بلاشك نحن بطبيعة الحال في إطار التجديد وفي إطار... في الحقيقة تخليق الحياة العامة بصفة عامة، لازم يجب علينا أن نقوم بعملنا في هذا الإطار لتصحيح هذه المعطيات، وهذا يظهر لي أنا شخصيا أعتبر بأنه يندرج هذا الشيء في إطار الجو العام، وكل واحد حصلنا عليه شيئا ما من هذا القبيل كونوا على يقين أنه سنضرب على أيديه، وبتغيير المعاملة وتغيير العقليات إن شاء الله سنتقدم وهذا الشيء يتطلب شيئا من الوقت بطبيعة الحال.

أما فيما يتعلق بالمشكل العام، المتعلق بالصحة بطبيعة الحال يوجد هذا النقص الموجود في إطار الصحة في العالم القروي هو واحد الأمر الذي تطرقنا له مراراً، ويوجد بالفعل الواقع وتوجد نقط سوداء، وفي الحقيقة آخر بحث عملنا يبين أنه إذا كان تحسن ملموس في الميدان الصحي بخصوص الأم والطفل لأنه هذا مؤشر أساسي، لأن نرى بأن في البوادي لم يوجد أي طبيب في الحقيقة، وهذا شيء ناتج كثيراً والدور الذي يجب أن تلعبه وزارة الصحة لتوصل التطبيب وتوصل التمريض وتوصل بالخصوص المولدات والممرضين لجميع المناطق. وكذلك قضية التجهيز.

فكوني على يقين بأنه يوجد الآن نحن بصدد تهييئ خريطة صحية متكاملة ليكون تقسيم معقلن وعادل للضروريات الأساسية بالنسبة للصحة وفي الحقيقة راه الإنسان لما يرى النتائج الموجودة والذي استطاع أن تحقق في المدن ويرى بأن القرى مازالت في مرحلتها مرحلة 20 عام، بالنسبة للمغرب، راه هذا يحز في نفسه، وكل مغربي، مغربي سيكون بطبيعة الحال ليس فقط من الناحية الإنسانية، من الناحية الوطنية أولا وقبل كل شيء يجب أن يعمل أكثر من واجبه من أجل حل هذه المشاكل، بطبيعة الحال، بدأنا في هذه المرحلة، لم نقل بأننا ذهبنا بعيداً، لأنه تعرفون بأنه يجب لهذا الشيء تخطيط وعدد من العمل، ولكن فيما يتعلق على الأقل بالمولدات، وهذه نقطة أساسية، فنحن بدأنا نستقطب عدد كبير، الآن 195 وبلا شك سيكون أكثر، على الأقل إذا استطعنا أن نصل إلى هذه النتيجة في أغلبية المناطقة، الآن مع الأسف، توجد مناطق أخرى التي هي يصعب الوصول لها لأسباب متعددة، أسباب تتعلق بالتجهيز ككل، الطرق،... إلخ... المياه ويوجد في إطار البرامج بعض المحلات التي بنيت فيها مستوصفات التي يمكن للإنسان أن يعمل بها ممرض ولكن مع ذلك لم يكن الدواء، إذا لم تكن الأمور الأخرى التي هي...، فالكل مرتبط في الحقيقة، الصحة مرتبطة بكل شيء، ولكن راه أولوية الأولويات والأهمية القصوى هي العالم القروي وهي هذه المناطق المحتاجة للعمل الأساسي، ماشي معنى أنه كل شيء على أحسن مايرام في المحلات الأخرى، توجد مشاكل حتى هنا في الرباط وفي الدار البيضاء وفي جميع المحلات، ولكن يبقى بأنه واحد الحد الأدنى يجب على الأقل يصل له كل واحد، آنذاك يمكن لنا التفكير في أشياء أخرى، بطبيعة الحال الجواب الذي كنت كاتبه ليس هذا، ولكن إذا أردت مثلا فيما يتعلق بالأمثلة التي أدرجتها والمناطق التي ذكرتها، إذا أردت أن ترسل لي تلك المشاكل مكتوبة، حتى يمكن لي أن أجيبك بدقة، أكثر، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، أعتقد أنه للمستشارة المحترمة لها تعقيب، فلتتفضل.

* السيدة المستشارة فاطمة السويسي :

شكراً السيد الوزير على جوابكم، أنا متيقنة فعلا أن في ظل حكومة تعرف قيمة المشاكل الاجتماعية وفي ظل حكومة الإصلاح والتغيير أن ما يقال سينجز لأن هذه الحكومة ستكون حكومة القول والفعل، إذن، أنا متيقنة أن بمجهودات من العالم القروي يحظى كذلك بنصيب من هذا الاهتمام في ميدان الصحة.

السيد الوزير

لم أعمم، أعرف أن في أي ميدان يوجد الطالح والصالح، ولكن نريد أن نجتهد ليصبح الطالح صالحا كذلك، لأن في بعض الأماكن هناك حدة هذه...، وأنا أعرف بعض الناس الذين اضطروا إلى أن يبيعوا بعض متاعهم ليدفعوا ثمن عملية جراحية في مستشفى عمومي، وهذا كان هينا عليهم، على أن يذهبوا مثلا، يرون حتى هذه الرشوة أقولها أنا رشوة، يروها، أي يتقبلونها بصدر رحب لأنها ستهون عليهم الذهاب إلى مصحة التي سيدفعون فيها أموالا أكثر وأكثر، لذلك ربما هم لا يغيرون هذا المنكر، ولايريدون أن يغيرو لأنه يخفف عليهم حدث، فألتمس منكم -السيد الوزير- أن تكون لجنة لترشيد ولتقصي ولرصد كل هذه الممارسات، لأن أحق الحقوق عند المواطن هو المجانية، عندما يذهب إلى مستشفى عمومي فهو يجب أن يعالج مجانا وليس أن يدفع، فإذا دفع فهو قد حرم من حقه، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

آخر سؤال في قطاع الصحة يتعلق بظاهرة انقطاع الأدوية ببلادنا، تقدم به المستشار السيد محمد اليحياوي، فليتقدم بتقديم سؤاله.

* السيد المستشار محمد اليحياوي :

السيد الرئيس

السادة الوزراء

إخواني المستشارين، الأخت المستشارة

أتقدم بهذا السؤال بإسم فريقي، ولي الشرف أن أتوجه إلى السيد الوزير، وزير الصحة، بهذا السؤال الذي يتمحور حول ظاهرة أصبحت مع الأسف تتعمم وهي تخص ظاهرة انعدام بعض الأدوية، من حين لآخر.

ما هو المشكل؟ المشكل -السيد الوزير- وأنتم من الميدان، تعرفون بأنه في عدد من الحالات المريض يذهب عند طبيبه، يفحص ويعطيه وصفة ومع الأسف لما المريض يتوجه إلى الصيدلية، جواب الصيدلية في بعض الأحيان يتكون إسمح لي هذا الدواء لم يبق هذه واحد الفترة، لماذا؟ لأنه رفضه، ...من قطاع فيه مسدود، وهذه الحالة تخص عدد كبير مع الأسف من الأدوية، حتى في المستشفيات وماشي غير الأدوية بل حتى المواد الكيماوية التي تستعمل لبعض الفحوص، وخصوصا أعني بهذا فحص العين «لافيولوسين»، هذا فقط مثل لم أريد أن أعمم، لأن ليس لدي اللائحة الكاملة للأدوية المنقطعة.

وتعرفون -السيد الوزير- بأنه القانون وخصوصا واحد غير مثل القانون رقم 2-76-266 المرسوم، عفواً، الصادر في 17 جمادى الأولى 1397 الموافق 6 ماي 1977، هذا المرسوم يقنن ويحدد كيفية تصدير، كيفية استيراد عفواً، وتسويق أوتصنيع الأدوية، ويوجد بجانبكم واحد الهيأة... واحد اللجنة تقنية مكونة من عدة تقنيين، إداريين وتقنيين تسهر على إخباركم قبل اتخاذ أي موقف لا في ترخيص بتسويق دواء أو بالعكس جلب يعني حذفه إذا تطلب الأمر إلى ذلك، هذه القوانين من يعني المغزى منها؟ طبعا هي حماية المواطن، ولكن الملاحظ أنه هذه الأيام كما قلت أصبحنا نلاحظها وبصفة مستديمة خصوصا في بعض المواد، وهذه الحالة للأسف يمكن أن تحدث أوتنتج عنها عواقب وخيمة، فإذا كان دواء معين ناقص، ربما يهم شريحة معينة من المواطنين، فما بالك إن كان لا قدر الله وقعت كارثة، وتعرفون بأن القانون يحدد ويرغم شركات الأدوية كي يكون عندهم رصيد الذي يمكن.. ولم تكن هذيك «لاكانتيتي دي اسطوك»، تجنبا لكل أي احتمال. فلهذا، السيد الوزير إذا سمحتم لي، عندي 3 أسئلة قصيرة ومرتبطة بينها.

1) أين هي الوزارة من تطبيق القانون ومراقبة شركات الأدوية التي تصنع أو تسوق الأدوية ببلادنا؟

2) السؤال الثاني... لأن -السيد الوزير- من الاتساع يظهر لنا بأنه يعني لم يتبين لنا بأنه الوزارة راه تقوم بشيء في هذا الميدان، وإن -طبعا- إن أخطأت، أحب أن أكون مخطئاً كالصواب من عندكم.

3) السؤال الثالث وهو يدور حول اللجنة التقنية، هل توجد لجنة تقنية؟ من هم الناس الموجودين فيها، وخصوصا أبعد سؤالي، لأنه مهنيي الصحة العمومية أو الصحة بصفة عامة والمختصين، وأنا أتكلم كيعني عندي مايقارب 20 سنة من التجربة، ولو مرة واحدة استشرت أو استشير إخواني في نفس التخصص فيما يخص استيراد بعض الأدوية، وعندنا أدوية التي هي مهمة لم تدخل للبلاد في حين أنه خصوصا في الأيام الأخيرة كانت ربما أدوية ليس لديها خطورة مهمة ومع هذا لم نفهم بأن من اليوم إلى الغد أصبحت تتداول في الصيدليات مع أنه هناك أمراض مزمنة تلزم شرائح من المواطنين ليتوجهوا إلى الخارج لاستيراد هذه الأدوية. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، إذا وافق المجلس الموقر، نرفع الجلسة لعشر دقائق، ونعطي الكلمة بعد رفع الجلسة مباشرة إلى السيد وزير الصحة للجواب. شكراً.

رفعت الجلسة.

* السيد رئيس الجلسة :

نشرع في أشغال جلستنا هذه، بالاستماع إلى جواب السيد وزير الصحة حول السؤال الذي تقدم به المستشار السيد محمد اليحياوي الكلمة للسيد الوزير المحترم. فليتفضل.

* السيد وزير الصحة العمومية :

بسم الله الرحمن الرحيم

أشكر الأستاذ محمد اليحياوي على سؤاله المهم جداً، لاسيما وأنه يتعلق بقطاع أساسي وقطاع الأدوية، بطبيعة الحال هو في الحقيقة في سؤاله وضع بصفة موضوعية وبصفة مضبوطة أساليب المراقبة الموجودة في إطار الأدوية وماهي من الناحية القانونية المساطير المتبعة، بطبيعة الحال مع الأسف، تقع بالفعل عدد من القطاعات فيما يتعلق بالأدوية، وهذا أمر حقيقي ويرجع سببه إلى عدة عوامل منها :

- القطاع الناتج عن التزويد بالمواد الأولية على الصعيد الدولي، هذا يقع كذلك، وكانت في الحقيقة وقعت ولأعطي مثال مادة الكورسيسين أخيراً يمكن أن يكون القطاع ناتج عن مشاكل تقنية، وكذلك يمكن انقطاع أن يكون ناجم على ارتفاع الطلب بصفة غير متوقعة، وأحيانا نلاحظ أن أي تغيير في هيكلة الصناعة الدوائية على الصعيد العالمي تؤدى إلى اضطرابات واختلالات في الإنتاج على الصعيد المحلي.

في الحقيقة من أجل ضمان تمويل السوق بصفة مستمرة، وزارة الصحة تقوم باتخاذ الإجراءات التالية حاليا :

- إنشاء مرصد للمواد الغير المتوفرة للقيام بالإنذار المبكر في حالة وقوع خصاص في الأدوية بالسوق.

- كذلك النقطة الثانية التي هي أساسية وهو تشجيع أدوية «لجينيريك» حتى يكون عدد أشكال نفس الدواء التي على كل حال يرجع أسهل حتى لا ينقطع هذا الدواء.

- كذلك منح رخص إذن، لاستيراد بعض الأدوية في حالة حدوث مشكل يتعلق بالإنتاج وعدم وجود دواء مماثل في السوق.

بطبيعة الحال لم أذكر بأنه فيما يتعلق بالذي قاله السيد المستشار حول المرسوم 2-276 بتاريخ 6 ماي 1977، الذي يبين بأنه لم يمكن أن يتم سحب أي دواء من السوق، إلا بعد موافقة اللجنة التقنية المكلفة بالمصادقة على الأدوية والتي تقوم بدراسات طلبات مختبرات الصيدليات الراغبة في سحب أي دواء من السوق. وتقوم وزارة الصحة بالإشعار في الحالات التي يكون انقطاع الدواء معروفا مسبقا لأي سبب من الأسباب.

بطبيعة الحال في السؤال الذي وضعه الأستاذ اليحياوي، أعطى عدد من الملاحظات ومن جملتها أنه لابد أن يكون شكل من الإتصال بالمسؤولين أو في الحقيقة بالمختصين في بعض الميادين، لما يكون الأمر يتعلق بميدانهم في سحب بعض الأدوية أو في إدخال بعض الأدوية، وأعتقد بأن هذا اقتراح لا يخلو من جدوى، ولا بد بأنه يجب أن يكون أكثر ما أمكن من الاتصالات مع جميع الفعاليات ومع جميع المختصين في الميادين، حتى لا يرتكب الإنسان على كل حال بعض الخروقات حتى لا نقول أغلاط، وعلى أي حال بطبيعة الحال قضية الأدوية فيما يتعلق بالرخص «لاميسيون لومارشي» رخص البيع هي تمر من عدة مساطير، ربما طرح مشكل دواء الذي كان قد أدخل بسرعة إلى المغرب، ولكن على كل حال هذا دواء لا يخلو من أهمية لأسباب متعددة، وبالتالي ما كان شاي علاش يكون واحد التأخير بالنسبة إليه، كذلك هناك أعطى مثال مادة التي هي «لافليورسيرين»، سنقوم ببحث اللازم، لأنه مادة أساسية في هذا الإطار، وسنرى ماهي الأساليب الممكنة ليمكن لها أن تكون موجودة في أقرب الأوقات وبكل الأساليب، وشكراً.

✱ السيد رئيس الجلسة :

هناك تعقيب للسيد المستشار، فليتفضل.

✱ السيد المستشار محمد اليحياوي :

شكراً السيد الرئيس

شكراً للسيد الوزير على التوضيحات التي تقدمتم بها أنا الشيء الذي أريد أن أشير إليه بهذه المناسبة وهو أود أن تكون للصحة العمومية، الحصة، العمومية، لم أعرف لماذا ألفنا هذا الإسم الصحة العمومية-الصحة ببلادنا تكون لديها سياسة. إذا أردت أن أسميها- هذا فقط اجتهاد من جهتي، سياسة دوائية، إذا أمكن أن أقول لها سياسة صحية- ولكن أعني بذلك سياسة الدواء، يوجد هناك عدة مثال O.N.S.صL»، مثال «ليونيسيف»، هذان يشجعان الدول النامية مثلنا حتى تكون لهم سياسة ويكون عندهم عقلنة في اقتناء الأدوية، وأشكركم بأنكم فكرتم في «الجينيريك»، لأن كنت قد عملته في تعقيبي لأنبهكم لهذا المشكل الذي تعرفونه، فلم يمكن أن أنبهكم، ولكن مسألة. «الجينيريك» مسألة، نحن دولة لم ننس أنها دولة ضعيفة، إمكانياتنا محدودة، يجب علينا ويجب على الوزارة أن ترغم على عدد من الشركات التي نعرفها «ديميتي ناسيونال»، التي هي أقوى من المؤسسات مع الأسف، هي التي تفرض وجودها، وترغم علينا بعض الأدوية، وهذه الأدوية مادامت تتجدد وهي تزيد في الثمن، نرى مثلا «ليزنيي برتنسور»، واختصاصكم هو «لاكارديولوجي» الآن لم يوجد أي دواء «لينيبير تنسور»، الذي ثمنه يفوق 150 درهم، في حين أنه كانت أدوية لنفس الأمراض مثلا بـ 30 و40 و50 درهم، فالشركات تسعى لتجديد الأدوية وتبديل الأدوية القديمة التي ثمنها ضعيف لم تربح فيها كثيرا، بالعكس تفرض علينا أدوية جديدة التي ثمنها غالي، وبهذه المناسبة أطلب منكم -السيد الوزير- بأن أولا المراقبة تكون صارمة في تطبيق القوانين.

ثانيا، إدخال «الجينيريك»، الذي ستقسم ثمن الدواء يعني بـ 2 أو 3 أو 4 أوربما أكثر.

وثالثا، تقليص ربما من الأعداد الهائلة من الأدوية، نلقى «أن نتيوبيتيك»، الذي له نفس «أكسيون» نلقى فيها 30 من الأنزبيوتيك»، ما كاين لاش، إذا كان 1 و2 وتوجد لائحة عند «لوريميس» شكراً.

✱ السيد رئيس الجلسة :

السيد الوزير،

✱ السيد وزير الصحة :

كلمة قصيرة، بطبيعة الحال هذه النقط هي أساسية، بالخصوص ما يتعلق «بالجينيريك» وكن على يقين أننا نحن ماشيين في بحث هذه الخطة، وكذلك حتى منتجين الأدوية موافقين على هذا المبدأ، لأنه فيه -على أي حال- فيه ربح بالنسبة للجميع، كن على يقين، وفي نفس الوقت سيكون تقليص أثمنة الأدوية، وفي نفس الوقت سيكون فيه ربح الجميع.

أما بالنسبة للنقط الأخرى، بطبيعة الحال، هي نقط موضوعية مافيها أي نقاش، شكراً.

✱ السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير

إذا سمحتم، هناك تعديل بسيط، في ترتيب الأسئلة، إذا سمح المجلس الموقر، هناك سؤالين موجهان للسيد وزير الاتصال، أعطي الكلمة إلى السيد المستشار حميد كوسكوس ليتقدم بسؤاله حول تعميم بث القناة الثانية.

* السيد المستشار :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم

السادة الوزراء المحترمون

السيدة المستشارون المحترمة

السادة المستشارون المحترمون

تقدمت بسؤال إلى معالي وزير الفلاحة في يوم 24-4 ولهذا ناقشنا هذا الموضوع لسبب التغيير ولسبب الإعتراض الذي تقدم به معالي الوزير، وفي هذا ارتأينا وصبرنا وأنا بدوري في الجهة الشرقية،... نمشي ونجي، وكل نهار يقولون لي هذا اليوم يفوت جوابك، هذا اليوم يكون سؤالك، هذا اليوم...، هذا اليوم الذي يأتي دور سؤالي، وأتيتم أنتم السيد الرئيس - اسمحوا لي، لما قلت لكم أنتم - أتيتم بسؤال أخير، وتركتموني أنا الذي أنتظر من يوم 24 أبريل، الله يرحم الوالدين معالي السيد الرئيس نحن نقدر ظروف معالي وزير الفلاحة، ولكن أنا كنت أعتقد أن معالي الوزير بما أن كان عنده اعتراض هو الذي سيبدأ في الجلسة الأولى، وهو الذي يبدأ في الأسئلة الشفهية للناس، بعد الأسئلة الآنية وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم، لقد استأذنت المجلس في هذا التعديل البسيط المتعلق، نظراً للالتزامات خاصة للأطراف الذين يعنيهم قطاع الاتصال فإذا سمحتم، يوجد سؤالين، فنربح الوقت، سؤال سيتقدم، ومباشرة، سننتقل إلى قطاع الفلاحة حيث يوجد سؤالكم السيد المستشار المحترم، فلهذا، ألتمس منكم لربح الوقت نعطي الكلمة للمستشار السيد حميد كوسكوس، فليستمر في تقديم سؤاله، وألتمس من السادة المستشارين أن يحترموا الوقت.

تفضل السيد بوقدير، تفضل السيد المستشار

* السيد المستشار علي بوقدير :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم

السادة الوزراء

أظن بأني قدمت سؤالي وهو أقدم سؤال شفوي، أقدم سؤال تقدم في هذا المجلس وكان السيد وزير التجهيز سافر إلى اليابان، وكان سيدرج في جلسة يوم الثلاثاء، ننتظر نحن إدراج سؤالنا في أول جلسة، فعلمت أني أنا الأخير في هذه الجلسة، لماذا أضع سؤالي للرئاسة وللمكتب، هل الأسئلة تدرج على حسب ترتيب تسجيلها أو يوجد قانون داخلي آخر، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار

الذي أريد تأكيده لكم بأن البرمجة، كما وضعها المكتب هي تأتي في المنشور الذي بين أيديكم، والتعديل الوحيد الذي دخل في هذه الجلسة وهو تعديل الذي أشرت إليه، تقديم قطاع الاتصال نظراً لالتزامات السيد الوزير، ونظراً لالتزامات بعض الأطراف الذي يهمهم هذا القطاع، كذلك السيد المستشار المحترم، السيد وزير التجهيز يا الله الآن وصل لأنه حتى هو عنده برنامج يتتبعه ويعرف أنه يجب عليه أن يأتي في وقت معين، ولهذا، إذا سمحتو حتى لا نضيع الوقت، لاسيما وأن الحصة الإعلامية متلفزة مباشرة في التليفزيون سننتهي في الساعة السادسة ألتمس من السادة المستشارين نربح الوقت للمجلس ونحترم الوقت المخصص 3 دقائق لواضع السؤال دقيقتان للتعقيب، فلتتفضل السيد المستشار.

* السيد المستشار حميد كوسكوس :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم

السادة الوزراء المحترمون

السيدة المستشارة المحترمة

إخواني السادة المستشارين المحترمين

منذ فاتح يوليوز 96، يتحملون المواطنون الرسم المخصص للنهوض بالفضاء السمعي-البصري، وذلك بموجب القانون المالي 8 على 96 الذي تم تغييره وتتميمه بالقانون المالي 97-98، لكن ولحد الآن لازال سكان العديد من المناطق والجهات داخل المملكة لا يستفيدون من اتساع نوعية ورقعة البرامج المقدمة في مختلف المجالات عن القناة الثانية وهو ما ينقص من المشهد الإعلامي لهذه المناطق والجهات، لاسيما والعالم في زمن العولمة يشهد تنافسا إعلاميا خطيراً.

وإذا كان من قبيل الصدفة -السيد الوزير- أن المناطق والجهات التي حرم سكانها من مشاهدة القناة الثانية والاستمتاع ببرامجها هي المناطق الجهات نفسها التي تعاني تهميشا في قطاعات أخرى كما هو الشأن بالنسبة لمدينة تازة العريقة ومدينة الحسيمة فإنه من الأكيد أن هذا الأمر سيزيدها تهميشا وسيزيد الفوارق الجهوية الموجودة تعميقا، لذا، هل فكرتم السيد الوزير في تعميم بث القناة التلفزية الثانية على كامل ربوع المملكة؟ وهلا فكرتم في رد مبالغ الاقتطاعات التي أداها المواطنون دون الاستفادة من خدمات القناة الثانية؟

هذا من جهة. أما من جهة أخرى، وانطلاقا من قولكم -السيد الوزير المحترم- أنكم ستهزون شجرة الإبداع لتتساقط ثمار الابتكار والمبادرات الجديدة الخلاقة، وكما يعلم الجميع أن المنافسة تلعب دوراً أساسيا في تحسين نوعية الإنتاج وتقديمه، نود -السيد الوزير- في خضم البرنامج الحكومي الجديد، معرفة المحاور والأفكار حول آفاق التوجهات المستقبلية للسياسة الإعلامية بالمغرب، والسلام.

✱ السيد رئيس الجلسة :

أذكر السيد المستشار بضرورة الالتزام بموضوع السؤال، وهو كماورد تعميم بث القناة الثانية للمستشار السيد حميد كوسكوس.

إذا كانت هناك أسئلة أخرى، فيجب أن تتبع المسطرة المعروفة.

الكلمة للسيد وزير الاتصال.

✱ السيد محمد العربي المساوي وزير الاتصال :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السيدة المستشارة

السادة المستشارين

أشكر السيد كوسكوس على سؤاله الذي تطرق فيه إلى نقطتين : أولا مسألة تعميم التغطية للقناة الثانية، ومسألة رد الاقتطاعات.

فيما يتعلق بتعميم التغطية، الأمر مرتبط بالإمكانيات المادية، تعلمون أنه حينما سنت الضريبة التي تذهب إلى تنمية الصندوق الوطني للسمع - البصري، كان الغرض هو تمكين القناة الأولى والقناة الثانية من إمكانيات كبيرة لمواجهة الحاجيات، بالنسبة للقناة الثانية هي تستفيد بـ 40% من ريع ذلك الصندوق، هذا الصندوق لم تكن روافده منضبطة، وأول حاجة قمنا بها في أسبوعنا الأول في الحكومة هو أنه بدأنا الحوار مع الوكالات الحضرية التي لم تكن منتظمة، وهيأنا برنامجا مع المكتب الوطني للكهرباء لتنتظم تزويدات الصندوق، لأنه 60% تذهب للإذاعة والتلفزة، القناة الأولى، و40% إلى القناة الثانية، بالنسبة للقناة الأولى، كل الإمكانيات التي تحصل عليها ألا وتستعملها في تقليص مناطق الظل، بالنسبة للقناة الثانية، اشتغلنا في المدة الأخيرة كلها غير في تسوية مسائل ماليتها، لأنها عندها وضع خاص، وراه لم يمكن لها أن تستثمر في التغطية إلا إذا دخل لها ذلك الفلوس، الآن برمجنا مع الوكالات أنها ستؤدي ما عليها خلال 48 شهر، في حين أنه المبالغ التي عليها الآن ستدخل إلى الصندوق مباشرة، ذيك الفلوس التي تدخل للصندوق بهم يكون التوسع في التغطية.

بالنسبة للقناة الثانية ليس في برنامجها، لنتكلم بالصراحة، في هذه السنة المالية القادمة إلا مدينة العيون، ليس في الإمكان أكثر من هذا.

بالنسبة لرد المبالغ المقتطعة، هذه مسألة عندها جوانب قانونية، مالية أيضا، فهي رهن الدراسة، قيد الدراسة، في الحكومة، شكراً.

✱ السيد رئيس الجلسة :

هناك تعقيب للسيد المستشار، فليتفضل

✱ السيد المستشار حميد كوسكوس :

شكراً للسيد الوزير على جوابكم الواضح، فقط تعقيبي وهو لم تعطيني البرنامج الزمني باش مدينة تازة مثلا والحسيمة والجهة ككل، يمكن لمواطنيها أن يستفيدوا من القناة الثانية. وشكراً.

✱ السيد رئيس الجلسة :

تفضل السيد وزير الاتصال

✱ السيد وزير الاتصال :

أنا قلت أنه في هذه السنة ليس في برنامج القناة الثانية إلا مدينة العيون، معنى هذا أن كل ما هو غير العيون غير وارد، بصراحة، لأن لم يمكن لي أن أقول لكم هنا، آتي وأقول ونحن بصدد توسع وكذا وفي النهاية لم يكن شيء، لا، هذه السنة ليس في إمكان القناة الثانية إلا مدينة العيون.

✱ السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد وزير الاتصال، نعود إلى قطاع الفلاحة آه، سؤال ثاني، إذا سمحتم، سؤال ثاني عدم تغطية التلفزية لبعض مناطق المملكة للمستشار المحترم السيد علي بوقدير.

✱ السيد المستشار علي بوقدير :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السادة الوزراء

إخواني المستشارين

لقد أولى التصريح الحكومي الأخير عناية خاصة بقطاع الاتصال ضمن استراتيجية مدروسة وهو ما جعل سكان مناطق التي لا تشملها تغطية التليفزيون سواء من القناة الأولى أو القناة الثانية «دوزيم» تستبشر خيراً، وقد زاد من تفاؤلهم أن المسؤول عن قطاع الاتصال رجل يعرف حق المعرفة أهمية الاتصال والتواصل.

لذا، نريد من خلالكم -السيد الوزير- أن نتعرف على البرنامج القصير المدى وكذا المتوسط الذي أعدته وزارتكم لضمن حق لكل مواطن في الإعلام والمعرفة، سيما وأن سكان تلك المناطق ستكون محرومة من تتبع كأس العالم وقلوبهم مرتبطة بفريقنا الوطني الذي نتمنى له كل التوفيق، ونذكر على سبيل المثال -السيد الوزير- أوريرر- موحى وحمو- واعياط-وأوربيع، بإقليم بني ملال، وكذا امريرت عن إقليم اخنيفرة، وبعض المناطق أخرى بإقليم أزيلال، والمناطق الجبلية بشكل عام، وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير الاتصال.

* السيد وزير الاتصال :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً للسيد المستشار، الأمر يتعلق من جديد باستكمال التغطية، هنا مسألتين : بالنسبة للقناة الأولى التغطية مرضية، بالنسبة لمجموع التراب الوطني، هناك 65 منطقة ظل، مناطق التي هي محجوزه بسبب واقع التضاريس الجغرافية، الإذاعة والتلفزة تعمل كل سنة على تدارك 3 أو 4 مناطق ظل، وهنا راه نحن ذاهبين على وتيرة مرضية لتقليص مناطق ظل وأحيانا يتم هذا بتعاون مع الجماعات المحلية.

بالنسبة للقناة الثانية مرة أخرى أقول أنه مطلوب مبلغ 68 مليون درهم لاستكمال التغطية جميع التراب الوطني، هذه 68 مليون درهم ليست بأيدينا، الذي يمكن للقناة الثانية أن تعمل هي أنها تعمل تجهيز مؤقت في طنجة، ليغطي منطقة والآن، نظراً لظروف الاستعجال، عندنا في البرنامج مسألة العيون، ولكن شيء آخر، لا يمكن لأي كان أن يأتي هنا ويدعي غيره، لأنه هذه الإمكانيات المطلوبة كثيرة جداً، يجب على ما لا يقل عن 80 مليون درهم، ليمكن لنا نغطي مجموع التراب، لابالنسبة للقناة الأولى أوالثانية، هذه الإمكانيات غير موجودة الذي عملناه هو أنه حقنا الذي هو ذاك الصندوق السمعي، البصري، الذي كانت روافده ليست منتظمة الذي عملناه هو أنه تحاسبنا مع الوكالات، والآن قلت أن نحن برمجنا معهم يؤدوا الديون التي عليهم، أول فلوس تدخل لم تذهب إلا للتغطية، وكذلك راه نحن بصدد دراسة مع المكتب الوطني للكهرباء، الصيغة جديدة التي ستمكننا من توحيد المخاطب، أي أنه ربما المكتب الوطني يبقى هو الجهة الوحيدة التي تزود ذاك الصندوق السمعي - البصري، في هذه الحالة، سيعرض في القانون المالي القادم، اقتراح وراكم ستتذاكرون فيه، وهناك جهد كبير لتنمية هذا الصندوق، وكل ما دخلت الفلوس لذاك الصندوق إلا ونحن سنصرفها في توسيع التغطية.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، تعقيب للسيد المستشار

* السيد المستشار بوقدير :

شكراً، نشكر السيد الوزير على توضيحاته، والسيد الوزير، يقول على أنه جميع المواطنين يستفيدون من تغطية التليفزيون، ولكن عندنا إقليم بني ملال هذه المناطق الذي ذكرتها له الآن، راه يوجد السيد مدير مركز تازركو سيذهب إلى عين المكان وسيرى الناس الذين لم يستفيدوا لا من الأولى ولا الثانية ورغم هذا يؤدون الضريبة، ولا يعقل بأن الإنسان يأدي ضريبة ما ولم يستفد، لأن أي شيء تذهب لشرائه تعطى له ويعطيك. ولكن يؤدي المواطن ولم يستفد من التليفزيون، راه هذا شيء لا يمكن وثانيا، إقليم اخنيفرة توجد امريرت لم تلتقط القناة الأولى أما الثانية فغير موجودة، نحن لا نتكلم على الثانية نتكلم على الأولى، ولا يعقل أن الإنسان يؤدي واجب استحقاق التليفزيون ولم يلتقط، وهذا شيء لا يمكن، وأطلب من السيد الوزير بأن يعين لجنة من مركز تازركوط وتأتي إلى عين المكان، أذهب أنا معه ومجلس معي، ونمر على تلك الأماكن التي ذكرتها، لم يوجد الذي يلتقط البرامج، وشكراً السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيد وزير الاتصال

* السيد وزير الاتصال :

عندنا هذا الواقع هذا، كان دائما، الفرق هو أنني الآن آتي وأقول أنه ها الذي سيكون، هذا الذي لم يكن بحيث هذا الواقع نعرفه، نعرف مناطق الظل كم هي، نعرف الخصاص الموجود، وبني ملال نعرف حالتها، وليس بني ملال، ولكن الفرق هو أنني نأتي وأقول لكم الموجود الآن هو هذا، وأول مايدخل الفلوس إلى الصندوق، لأنه ذاك «ليريجي» دخلنا معهم يبرمجوا ماعليهم لمدة 48 شهر، فكل ما سنتيم دخل للصندوق إلا وسنعمله في استكمال التغطية، وسنأتي لنعطيكم النتائج أولا بأول. شكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

ننتقل الآن إلى قطاع الفلاحة الذي وردت بشأنه عدة أسئلة نستهلها بسؤال حول الرفع من قيمة الرسوم الجمركية على واردات الحبوب للمستشارين السيدين : أحمد بنا ومحمد برقية. الكلمة لأحد المستشارين المحترمين، أعتقد بأن سيطبق في شأنه القانون الداخلي ننتقل إلى السؤال الثاني، وهو يتعلق بالبرنامج الخاص باستصلاح شبكات ومنشآت للسقي الصغير والمتوسط بالأقاليم الشمالية للمستشار السيد محمد أوخيار، فليتفضل بطرح تساؤله.

السيد بوشعيب تفضل.

* السيد المستشار بوشعيب :

إذا كان السؤال يتعلق بتسيير محمد أوخيار، لقد تعذر على المستشار المذكور حضور هذه الجلسة ويلتمس من الرئاسة أن تعمله في اللائحة المقبلة للأسبوع القادم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، سيطبق في شأنه النظام الداخلي وسيؤجل إلى جلسة لاحقة، الكلمة الآن للمستشار السيد محمد الحدادي لتقديم سؤاله حول معاناة الفلاحين مع ديون القرض الفلاحي وماء السقي، فليتفضل المستشار المحترم بتقديم سؤاله.

* السيد المستشار محمد الحدادي :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

معالي الوزراء

السيدة المستشارة والسادة المستشارين المحترمين لقد دعا البرنامج الحكومي إلى فتح الحوار مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين لدراسة مشكل القطاعات.

معالي الوزير،

ونحن في القطاع الفلاحي، هذا القطاع الذي يعتبر العمود الفقري للاقتصاد المغربي، لكنه يتخبط في مشاكل كبيرة تعوق الفلاح ليلعب دوره كاملا في النهوض بهذا القطاع، ونرى اليوم أن ديون القرض الفلاحي التي أثقلت كاهل الفلاحين، سيما غلاء فوائدها، ثم العوامل الطبيعية، ومن بين الأسباب نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر. الجفاف الذي تعرفه بلادنا وخاصة في الجهة الشرقية الذي يكاد يكون دائما والذي يأتي على الأخضر واليابس، ارتفاع الأثمان الأولية الفلاحية بطريقة صاروخية كالبنزين والأسمدة والأدوية والآلات اللازمة والزيادة في الأعلاف، بينما أثمان المنتوجات -معالي الوزير- المنتوجات الفلاحية راسية لا تتغير منذ عشرات السنين.

أما فيما يخص مشكل ماء السقي والتأخر في أداء المستحقات الواجبة عن استهلاك ماء السقي وبالخصوص إقليم بركان والناظور، فإن الفلاح -معالي الوزير- لا يتهرب من أداء الواجبات، بل يستنكر الإجحاف الذي يلحقهم من الطريقة التي تعتمد في حساب واجبات الاستهلاك، فلا يعقل معالي الوزير أن نحسب لهم مثلا الاستهلاك على أساس انسياب 30 لتر في الثانية، بينما لا تصل إلى الضيعة إلا 20 لتر في الثانية، وذلك ناتج عن تقادم شبكات الري وتسربات الماء والأوساخ والأعشاب المتراكمة في السواقي -معالي الوزير- تحول دون وصول الصبيب المطلوب مما يزيد في ثمن التكلفة، هذه الغاية التي نسعى جميعا إلى الحد منها.

والسؤال الذي نطرحه هل بإمكان الوزارة أن تعمل باعتماد نظام العداد؟ وشكراً السيد الرئيس معالي الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً، للسيد المستشار الذي تقيد باحترام الحصة الزمنية.

الكلمة للسيد الوزير المحترم.

* السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً للسيد الرئيس

السيدة المستشارة

السادة المستشارين

بطبيعة الحال أريد أن أوجه شكري للسيد محمد الحدادي نظراً لأهمية السؤال، المتكون من شقين، الشق الأول متعلق بالقرض الفلاحي، أنا لم أذكر بالإجراءات الحكومية منذ خريف سنة 97، وكذلك الإجراءات الجديدة منذ بداية مارس من السنة الحالية، إجراءات هدفها الأساسي وهو التخفيف من... أو مساعدة الزبناء لجميع أصنافهم لا الكبار ولا المتوسطين ولا الصغار، ليقووا القدرة أو طاقتهم لاسترداد الديون من خلال توطيد الديون وتخفيض معدل الفائدة والتنازل عن فوائد التأخير وكذلك التنازل عن مصاريف المتابعات لكن أريد التأكيد على النقطة التي هي مهمة جداً، علينا جميعا أن نعي بخطورة الوضع الذي الآن يعيشه القرض الفلاحي، وإذا كنا واعين بخطورة الوضع الحالي لا يمكن إلا أن نجتهد جميعا كحكومة وكبرلمان بغرفتيه لنرى ما هي الحلول لتعزيز دور هذه المؤسسة نظراً لأهميتها وخصوصية دورها بالنسبة لإنعاش العام القروي، وهنا أريد أن أوجه نداء للجميع بفتح حساب في القرض الفلاحي، كم من إنسان يحتاج للقرض الفلاحي بكيفية انتقالية ولكن معاملته الأساسية تكون مع مؤسسات بنكية أخرى، فعلينا أن نكون منطقيين، حتى إذا طلبنا من الحكومة تفكر في إجراءات جديدة، نكون كذلك نحن كزبناء ونحن كمسؤولين، يكون تعاملنا الأساسي ليس مع مؤسسات بنكية أخرى، ولكن مع القرض الفلاحي، ولم أعط أمثلة في هذا الباب احتراما للجميع.

الجانب الثاني، إذا سمحتم -السيد الرئيس- السادة المستشارين.

متعلق بطريقة احتساب واجبات مياه السقي، أنا مع السيد المستشار، أي إجحاف لا يمكن إلا أن نستنكره جميعا، لكن توجد ظاهرة التي هي غريبة، هو أن العدادات «لي كونتور». لم نجدهم في المكان الذي نضعهم فيه البارحة أو قبل البارحة، وهنا نتساءل بكل المسؤولية وبكل نزاهة من هم الذين وراء، لا أقول اختطاف العدادات أبداً، ولكن غياب العدادات، علينا جميعا السادة المستشارين المحترمين، أن نقوم بعملية تحسيس الفلاحين، بأهمية نظام العداد، وخاصة أن المكاتب الجهوية قامت بدور لا بأس به، دور التوضيح، دور الإرشاد، ليكون التجهيز عدة قطاعات داخل مناطق السقي، خاصة السقي بالرش الذي يطرح مجموعة من المشاكل بعدادات ملائمة، وهنا أريد أن أؤكد بكيفية واضحة أن جميع الفاتورات المحضرة من طرف المكاتب لا تتم إلا باعتماد الإمضاء الحضوري للمعنيين بالأمر، فبدون شك أن في بعض الأحيان تكون ممارسات دون المستوى المطلوب، ولكن لا أعتقد أنها مقصودة لأن أطر وزارة الفلاحة والذين يسهرون على هذه العملية، على مستوى المكاتب في مستوى من النزاهة وفي مستوى فيما يخص القدرة وكفاءاتهم، الذي همهم هو إنجاح العملية التي الآن يقومون بها، وهذه العملية ولا يمكن لها أن تنجح إلا إذا ساهم فيها في أحسن الظروف الفلاح. وشكراً لكم السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، هناك تعقيب للسيد المستشار.

فليتفضل

* السيد المستشار محمد الحدادي :

معالي الوزير

شكراً على الخطوط العريضة التي شرحتموها للفلاحين المغاربة جميعا، هنا نقطة أتطرق إليها معالي الوزير، وهي التي قلتم قضية العداد -نتكلم بالدراجة- كتديرهم، غدا ما تلقوهم شاي، يمكن للجهات يختلفوا -معالي الوزير- نحن في هذا النظام لم يشمل المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي ببركان -معالي الوزير- ماعمرو هذه السياسة كانت اتخذت في هذا «اتْسْتَهرفا»، مثلا ولا «سيل برعرف أو صبرا أو الگاط»، إقليم الناظور، ماعمروا كانت تطرحت هذه السياسة باش يديرو العداد، إنما الجهات تختلف عن الجهات، أما السيد،... إلا خلاها ثم يلقاها ثم، إنما هذاك العداد كيدير وكيحضيه، إنما عنده الربح فيه إذا حكى هذاك العداد، شكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

تعقيب للسيد وزير الفلاحة، تفضل

* السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري :

السيد المستشار المحترم

...بأن أقبل آخر الشهر الحالي سينعقد المجلس الإداري للمكتب الجهوي ببركان، ومن النقط التي الآن ستكون في جدول الأعمال هو مشكل الذي طرحتموه الآن وأنا أقترح عليك الحضور معنا في هذا المجلس الإداري كملاحظ فاعل، وشكراً لكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير الآن ننتقل إلى السؤال المتعلق بالجهود المبذولة للنهوض بالقطاع الفلاحي فيما يتعلق بتنمية الأراضي الفلاحية، وهو موضوع تساؤل المستشار السيد لحسن أكوجكال، فليتقدم بتقديم سؤاله.

* السيد المستشار لحسن أكوجكال :

الإسم أكوجكال،

السيد الرئيس المحترم

الأخت المستشارة المحترمة

السادة المستشارون المحترمون

السيد الوزير المحترم

إذا كانت الأرض تشكل البنية الأساسية لأية تنمية اقتصادية، رغم ما ينطوي عليه مشكل العقار، الإشكالية القانونية، فإن الاستثمار الفلاحي يبقى رهينا بمبدأ الجهود المبذولة على مستوى تطوير وتنمية الأراضي وتصنيفها على أي شكل أو بآخر، فأشارت الكلمة السامية لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، إلى أرض الواقع خلال خطاب العرش الأخير حيث وجه الشباب الحاصلين على الشهادة التقنية في المجال الفلاحي، إلى الإستثمار في العالم القروي ولتحقيق هذه الغاية المولوية، لا بد من التساؤل على ما أنجزته الوزارة الوصية من دراسات ومشاريع على مستوى جهات المملكة، فإذا كانت سياسة الجهة كالجماعة المحلية ترمي إلى توفير أسس ومقومات الاستثمار الجهوي، فعلى الصعيد الفلاحي بجهات المملكة بصفة عامة يحتاج للمزيد من التعبئة والإجراءات الضرورية بجلب وتشجيع المستثمرين في هذا المجال على مستوى المحلي والجهوي.

السيد الوزير المحترم

يعاني هذا القطاع من غياب سياسة فلاحية ثابتة وواضحة المعالم، حيث أن المصالح التابعة لوزارتكم الموقرة، لا تتوفر على تصاميم الأراضي على غرار التصاميم التعميرية التي تزود بها الجماعات المحلية، الوضعية، إذن، تستوجب -السيد الوزير- إعداد مخططات وتصاميم فلاحية لتصنيف الأراضي والقيام بدراسة ميدانية لأصناف التربة مع وضع وثائق تقنية رهن إشارة المستثمرين وإشراك الجماعات المحلية قصد الحصول على تلك الوثائق التقنية وتسليمها للمعنيين بالأمر، كما أننا نود معرفة سياسة الوزارة وبرنامجها بخصوص دعم الفلاحة والفلاحين خاصة أولئك الذين يغامرون بأموالهم عند حفرهم للآبار دون أن يتلقوا أي مساعدة تذكر من طرف الدولة أو أي شخص معنوي آخر. شكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار لحسن أكوجكال، الكلمة الآن للسيد وزير الفلاحة المحترم.

* السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري :

شكراً السيد الرئيس

شكراً كذلك للسيد المستشار على سؤاله، الذي يعالج جوانب مختلفة، والذي يتطلب مجموعة من التوضيحات، إذا سمح لي، سأحاول بإيجاز أقدم الأهم منها، لا أريد أن أذكر السيد المستشار بأن من الاهتمامات الأساسية لوزارة الفلاحة بطبيعة الحال هو تدبير واستغلال وتنمية الأراضي الفلاحية. لكن هذا لا يمكن له أن يتم إلا من خلال معرفة دقيقة عندها جانب تقني وعندها جانب طبوغرافي وعندها جوانب أخرى لا حاجة لنا لنذكر بذلك.

وعلى سبيل المثال، أريد أن أذكر السيد المستشار بأن داخل الوزارة عندها خريطة متكاملة، خريطة التي تصنف التربة حسب نوعيتها، هناك رصيد هام من الدراسات التي تمت خلال السنين الأخيرة، وهذا الرصيد يعتبر مرجعية مهمة، تعتمدها الوزارة في الإرشاد الفلاحي وكذلك تعتمدها الوزارة في توجيه برامج الاستثمار، سواء العمومية منها أو المشاريع المنجزة من طرف الخواص، وهذا الشق الأول من تصنيف التربة من خلال مجموعة من الخرائط يهم أكثر من 10 مليون هكتار، الصنف الثاني التي تركز عليه هذه الدراسات والتي جعلتنا نضع مجموعة من الخرائط، هي رهن إشارة السادة المستشارين، يتعلق بالأراضي حسب مؤهلاتها والتي هي رهن جميع فئات المستشارين، والتي تهم بطبيعة الحال الأراضي المسقية، ولكن الآن يوجد مجهود جديد وإضافي، وأعترف بأن الوزارة كانت على كل إلى حد ما متخلفة في هذا الباب وهو الخرائط الخاصة بالأراضي البورية، والآن يوجد مجهود مهم رغم الشيء الذي يتطلبه هذا المجهود من إمكانيات مادية مهمة جداً.

فيما يخص حماية الأراضي الفلاحية التي عندها طاقة انتاجية عالية أريد أن أذكر السيد المستشار بأن الوزارة الآن تقوم بتهييئ وإعداد الوثائق الخرائطية اللازمة استناداً على دراسة مفصلة للتربة، حتى تميز بين الأراضي الصالحة للإنتاج الفلاحي والأراضي القابلة للتعمير، وهنا أريد أن أفتح قوس الذي أعتبره مهم جداً والمتعلق بالدور الأساسي التي يجب على الجماعات المحلية تقوم به في هذا الميدان على الخصوص، علينا جميعا أن نحمي الأراضي الفلاحية، لأننا نلاحظ ومع الأسف الشديد هذه من الإستنتاجات إذا قيمنا التجربة المعمارية ببلادنا هذه 20 سنة و30 سنة، فيها جوانب إيجابية جداً خاصة كل مايتعلق بإنشاء مراكز أو مدن متوسطة وصغرى، ولكن نلاحظ أن المدينة حاليا تفقر البادية، أن المدينة بجميع مكوناتها وبجميع أبعادها تفقر البادية، وإذا قلنا ذلك فهذا سيخلق في السنوات المقبلة اختلالات خطيرة جداً، بالنسبة لا لحركية اقتصادنا الوطني، ولا التوازنات الأساسية لمجتمعنا.

أخر نقطة أريد أن أضيفها كرد على سؤال السيد المستشار المحترم والتي هي مهمة جداً ومتعلقة بكراء الأراضي الفلاحية لفائدة الشباب المقاولين خريجي المعاهد العليا، بدأنا، الوزارة بدأت في واحد تجربة هذه 4 سنين الأخيرة وأعطت نتائج لابأس بها أقول نتائج مشجعة، ولكن مع الأسف الشديد توقفت لأسباب ممكن نطرحها في مناسبة أخرى نظراً لضيق الوقت. لكن الذي أريد تأكيده هو أننا سنستأنف هذه التجربة من جديد، لأن نعتبر في إطار التصريح الحكومي الحالي أن إدماج الشباب بكيفة منتجة من خلال كراء بعض الأراضي، ستكون له نتائج إيجابية جداً، من جهة سنساهم جميعا في تكوين فئة جديدة من الفلاحين الشباب، وباديتنا في حاجة إلى فئة جديدة من الفلاحين الشباب، هذا هو خميرة الغد، هذه هي الركيزة لتطور القطاع الفلاحي وكذلك العالم القروي، ومن جهة أخرى بدون شك أن هذه الفئة الجديدة من الفلاحين الشباب ستكون عندهم القدرة التقنية والقدرة العلمية والتجربة.

لمواجهة تحديات القرن 21، وشكراً للسيد الرئيس مرة أخرى.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، الكلمة الآن للمستشاران المحترمان السيدان قاسم الغزوي، ورحال الزكراوي تقدما بسؤال مشترك، يتعلق بمراقبة بيع المنتوجات الفلاحية المصدرة للخارج، فليتفضل أحد المستشارين بإلقاء السؤال، الكلمة للمستشار قاسم الغزوي.

* السيد المستشار قاسم الغزوي :

السيد الرئيس

السيدة والسادة المستشارين

معالي الوزير

السؤال يتعلق بتسويق وتصدير المنتوجات الفلاحية المصدرة للخارج، حقيقة أنه لا أحداً منا يجهل، معالي الوزير، الدور والقيمة لا الاقتصادية ولا الاجتماعية التي يخلقها هذا القطاع ويخلق هذا الإنتاج على المستوى الوطني، ذلك أنه مجهودات كثيرة مبذولة، ومنتوجنا الفلاحي الذي يذهب والذي يتسوق للخارج يخضع للرقابة المديرية الوطنية، لرقابة المنتوجات الفلاحية، ويمشي دائما متوازن ومتطلبات السوق العالمية، بحيث رغم ما نسمعه في بعض الأحيان أنه منتوجاتنا أو إنتاجنا راه شابه وما شابه من حوامض وبواكر ولكن ذلك لايمت بصلة واقعية وحقيقة لهذا المنتوج، لأنه يخضع لرقابة مستمرة مروراً من معامل التلفيف، وكذلك عند شحنها وعند إفراغها، في الجهة الأخرى.

ولكن المشكل، وهذا بات واضح منذ غياب مكتب التسويق والتصدير الذي كان يتكلف دائما بتسويق المنتوجات الفلاحية، لاحظنا أنه منذ هذا التفكك الذي أصاب هذا المكتب أنه أصبحت دائما منتوجاتنا الفلاحية المصدرة تترد ماشي أرباح بل تترد في كثير من الأحيان أن المنتجين الفلاحيين يدفعون إنتاجهم وبالتالي يبقون دائما مدينين للملففين وللمسوقين، فإذا كان منتوجنا أنه من ناحية الجودة تيتخص برقابة صارمة طبقا للمعايير العالمية، فالمطلوب معالي الوزير هو أننا نرى هذا الدور، لأن واحد العدد من معامل التلفيف في الدار البيضاء، في بني ملال، في الغرب، بلقصيري، سيدي سليمان، التي خلقت واحد... سدت أبوابها منذ سنين، والذي كان عرضتها واحد الشريحة من المجتمع التي كانت قائمة بتنشيط أو على الأقل تكسب قوتها اليومي، هذا الإنتاج هذا -معالي الوزير- منذ هذا الغياب ونحن نلاحظ باستمرار أنه المردودية التي نحصل عليها كمنتجين ضئيلة دون المستوى التكلفة، الشيء الذي قلته وكما قلت أنه نبقى دائما مدينين للملففين، فهلا تمت هناك مراقبة هذه المبيعات عند الأسواق الخارجية بالكيفية التي تتم بها مراقبة المنتوجات الفلاحية عند تصديرها؟ وشكراً معالي الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيد وزير الفلاحة للجواب

* السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري :

شكراً للسيد الرئيس

شكراً للسيد المستشار، أنا أريد عوض ما أعقب على السؤال، الملاحظات التي جاء بها في محلها، أريد أن أقدم له اقتراح، أنا زرت الأسبوع الماضي منطقة سوس-ماسة، ولمست في الميدان الحركية التي يعرفها قطاع التصدير، لبعض المنتوجات الفلاحية، وهذه الحركية من أسبابها هو تواجد تعاونيات وجمعيات مهنية التي تحملت مسؤولية تدبير جميع الحلقات المسلسل، من الإنتاج حتى للتسويق.

فأنا في اعتقادي أن أحسن رد لسؤالكم هو أن المعنيين بالأمر يحاولون ما أمكن أن يتكتلوا كمنتجين في إطار تعاونيات وفي إطار كذلك مجموعات للتصدير، لتسويق منتوجاتهم بأنفسهم، أقول بأنفسهم، خاصة أن كما جاء في سؤالكم منذ 86 نهاية احتكار الدولة فيما يخص تسويق وتصدير المنتوجات الفلاحية، فهذا الأسلوب، أسلوب العمل، هذه منهجية العمل هي التي ستجعلكم تصبحون جميعا أسياد الميدان وسادات الميدان، لكم الاختيار، وستساعدكم كذلك على التقليص من مصاريف التسويق.

إذن، الجواب بين أيديكم أنتم والوزارة بجميع مصالحها مستعدة لمساعدتكم، من الناحية التقنية، من الناحية الإدارية، من الناحية المادية باش هذا النسيج الذي يجب أن نكونه ونقويه، من خلال إنشاء تعاونيات وجمعيات مهنية، يكون هو السلاح لمواجهة حتى البلدان التي تنافسنا في هذا القطاع، وشكراً لكم السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، هل هناك تعقيب، تفضل

المستشار السيد القاسمي

* المستشار السيد القاسمي :

شكراً للسيد الرئيس

معالي الوزير

حقيقة نحن أنه لا نشك في هذا الاقتراح، اقتراحكم لأنه هو مستقبل البلاد، ولكن الأمر حقيقة يتطلب مجهودات وتظافر الجهود، لامن طرف المنتجين، ولا من طرف الوزارة كذلك، غير أن المضاربات، عندما نقول المضاربات حقيقة إذا جئنا نجمع كل التعاونيات لوحدها في أي قطاع يبقى دائما قوتها الإنتاجية محدودة في إطار المنافسة، لأنه راه المشكل الذي عندنا والذي يرجع علينا سلبا هي حتى المنافسة مابين المصدرين، لما كونوا مجموعات كل مجموعة على حدة وقعت المنافسة فيما بينهم، وأحرى أنه منافسة مع تعاونيات التي ستكون ياالله حديثة العهد في الميدان، الشيء التي يجعلها أولا لاماديا وهذه نعرفها لأنه يمكن اللي يدخل للسوق يهبط عليه سنتيم واحد ويدير له الإفلاس، لأنه هنا فاين كاين عندنا التصور، لأنه حتى مكتب التسويق والتصدير كان حماية للمنتجين الصغار والمتوسطين.

فإذن، نحن نطالبه نزيد في مطالبته هو أنه بجانب هذا العمل، عمل التعاونيات، وبجانب التكوين وجمع الشتات المنتجين داخل التعاونيات أنه تكون هيكلة اقتصادية على التصدير والتسويق على الصعيد الوطني التي ستشمل جميع هذه التعاونيات لتكون نتائجها وأصلين الآن في هذه المنتوجات كلها، والدليل، معالي الوزير راه يمكن ترونه، جميع الضيعات، جميع... لأنه الناس غادية تتخلى على هذا القطاع شيئا فشيئا في الوقت الذي عنده مردودية لامن الناحية الاقتصادية، ولامن الناحية السوسيو الاجتماعية، مهمة ومهمة جداً، وشكراً معالي الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً، الكلمة الآن لأحد المستشارين المحترمين السيدين محمد بلعباس حسون ومحمد بن الشايب لتقديم سوالهما المشترك المتعلق بقطاع انتاج البذور المختارة للحبوب الرئيسية، فليتفضل المستشار محمد بن الشايب.

* السيد المستشار محمد بن الشايب :

السيد الرئيس

السيد الوزير

أختي المستشارة

إخواني المستشارين

تعاني بلادنا من نقص كبير في إنتاج وتسويق البذور المختارة بالحبوب الرئيسية، بحيث لاتتعدى الكمية المستعملة لهذا الغرض 650.000 قنطار كمعدل سنوي، أي بنسبة تغطية المساحات المزروعة تساوي 11% تقريبا، مع العلم أن الحاجيات ببلادنا تقدر بمليونين قنطار، ومن المعروف كذلك أن البلدان الأوربية المجاورة تفوق نسبة التغطية من البذور المختارة 50%، وكذلك توسيع المنظمة العالمية للتغذية، البلدان السائر في طريق النمو، باستعمال البذور في حدود 1/3 كحد أدنى، نظراً لما تمثله من رفع في الإنتاجية.

والملاحظ -السيد الوزير- أن قطاع البذور تم تحريره بداية من سنة 89، وكنا ننتظر أن باب المنافسة هو المجال الطبيعي لخضوعه لإجراءات التحرير تتناسب مع إجراءات التحرير، لبلوغ الأهداف المنشودة، لكن مع الأسف -السيد الوزير- أن تم عراقيل اعترضت

هذا القطاع تتمثل في صبغة الإحتكار لفائدة مؤسسة عمومية عبر دعمها دون غيرها، الشيء الذي تسبب في تسلل شبه تام للقطاع الخاص، حيث توقفت البرامج والبحوثات والطموحات كذلك للقطاع الخاص، للنهوض بهذا القطاع الحيوي الهام، الشيء الذي يجب -السيد الوزير- أن تتداركه الوزارة للحد من هذه العراقيل المعوقة لهذا القطاع، وبالتالي وضع برامج، ربما هناك برامج للوازة لتفعيل هذا القطاع.

تساؤلاتنا -السيد الوزير- هو هل هناك برامج أعدتها الوزارة أو ستعدها لتفعيل هذا القطاع؟ وكذلك عن استراتيجية العامة لهذا القطاع، ومن المعلوم أن هناك خطة وطنية قد وضعتها الوزارة بإشرافها مع ثلة من المهنيين والخبراء والمهندسين، لوضع مشروع خطة وطنية، هل سيتم إخراج هذه الخطة الوطنية إلى الوجود؟ وكذلك نحن مقبلون على موسم جديد للبذر بعد 3 أشهر إن شاء الله ماهي الإستعدادات؟ وشكراً.

✱ السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيد وزير الفلاحة المحترم

✱ السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري :

شكراً للسادة المستشارين

أنا أشاطركم الرأي الذي يؤكد أن البذور المختارة سلاح استراتيجي، إذا كنا فعلا جعلنا من الأمن الغذائي في بلادنا هدف أساسي، السلاح الذي يصلنا به هو أننا نتحكم بكيفية مطلقة في البذور المختارة خاصة البذور المختارة للحبوب الرئيسية، وهنا يطرح السؤال الذي طرح من قبل فيما يخص تسويق المنتوجات الفلاحية للخارج، وهو دور الدولة، إلى حد الدولة يجب عليها أن تقوم بالدور الرئيسي في قطاع من القطاعات الآن سمعنا بأن بعض أوفئة من الفئات المنتجين والمصدرين محتاجين إلى حماية دور الدولة وكذلك استمعنا إلى السادة المحترمين عندهم تجربة في الميدان يقولون الدولة محتكرة هذا الميدان الذي هو استراتيجي، تيخصنا بكل الصراحة حتى واحد فينا ليس لديه الحل، كنا يجب علينا أن نجتهد في إيجاد حل، ولكن الحل الذي يساعدنا نحقق الأمن الغدائي، هذا هو الأساس، «فسوناكوس»، المعنية بالأمر، تقولون أنها فعلا محتكرة هذا القطاع، قطاع إنتاج البذور المختارة.

أريد فقط أن أذكر السادة المستشارين أن منذ تقريبا أقل من 10 سنوات، فالحبوب المحصل عليها من طرف المعهد للبحث الزراعي، تسوق عن طريق المزاد العلني، بين جميع الشركات التي تعمل في هذا القطاع، هذا جانب الذي يجب علينا أن نسجله، والذي يمكن أن يناقش كذلك، الجانب الثاني أن الدولة تضع مجانا رهن إشارة جميع الشركات العاملة في هذا القطاع، المراكز الفلاحية لتقريب البذور من المستعملين، هذا كذلك جانب يجب علينا أن نسجله ونعطيه أهميته، توجد منحة تعطيها الدولة «لصوناكوس»، بالنسبة للنقل وبالنسبة للتخزين، ولكن هل الشركات الخاصة تذهب إلى فگيگ؟ على سبيل المثال، هل الشركات الخاصة تذهب إلى المناطق النائية جداً؟ وتمد الفلاحين الصغار أو المتوسطين بالبذور المختارة اللازمة، هنا يجب علينا أن نفكر في نوع من التكامل، نظراً للجانب الإستراتيجي لهذا القطاع، ومن ثم جاء الشيء الذي ذكرتموه في سؤالكم، الوزارة بإشراك جميع المتدخلين وضعوا خطة وطنية للبذور التي لديها طابع توجيهي، والتي تم الإتفاق عليها في آخر السنة الماضية، ومن أهم الأشياء التي جاءت في هذه الخطة الوطنية، تقوية الإمكانات المالية لمعهد البحث الزراعي، ضمان تكافؤ الفرص بين المتدخلين في عملية التسويق البذور، إحداث هياكل مهنية انتقالية لمتابعة وتقييم خطة العمل، إلى غير ذلك أنتم شاركتم في هذه الإستشارة، وعندكم علم بهذه الخطة الوطنية، الآن نحن منكبين في إطار لجينة فيها مجموعة من الخبراء التي تهدف إلى بلورة إجراءات عملية تطبيقية للخطة الوطنية، الآن صعيب نقول بأن هذه الخطة لم تعط، لأن مازال لم تطبق، يالله 3 شهور هذه، عين عمرها 3 شهور فقط، الذي أريد أن أعدكم به هو أن حتى الجانب التطبيقي سيكون بإشراككم أنتم، ونظراً للأهمية الإستراتيجية أريد أن أؤكد على هذه النقطة، يجب أن نفكر في تصور متكامل الذي يجعل من المغرب أنه يكسب رهان الأمن الغذائي، والقنبلة الخضراء هي التحكم في البذور المختارة، وشكراً لكم السيد الرئيس.

✱ السيد رئيس الجلسة :

شكراً هناك تعقيب للمستشار المحترم السيد محمد بلعباس حسون،

✱ السيد المستشار محمد بلعباس حسون :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السادة الوزراء

حضرات الإخوان والأخوان المستشارين مسبقا -السيد الرئيس- كنا نتوقع من جواب السيد الوزير أن جوابه سيكون في صميم وفي عمق الموضوع المطروح، لأن للموضوع جانب استراتيجي ببعد أساسي، لأنه يتعلق بالأمن الغذائي، يتعلق بالمخزون الأمني، يتعلق بتقوية أسس العملية الإنتاجية، ولذلك مجمل الأفكار التي تقدم بها -السيد الوزير- في جوابه كنا نشعر مسبقا أننا سنستمع إليها.

كما لاحظتم -السيد الوزير- أن السؤال كان محور أنزل في إطار 3 عناصر، وفي ضمن سطوره، أن هناك فجوة كبيرة بين حصيلة المردودية الإنتاج الفلاحي، نتيجة العوامل المتعددة أخطرها قضية البذور، التي رغم المجهود الذي بذل يالله وصلنا لـ 11% طيلة 20

سنة، ثم نحن لانناقش قضية تدخل الدولة، نحن نعتبره أساسي وحيوي ولابد منه، ولكن هذاك التدخل لما تخلق مبادرات نبحث له عن المجال الذي نضمن به توازن بين جميع المتدخلين لتعطي العملية أكلها، فأنتم أشرتم -السيد الوزير- إلى أنه شركة سوق البذور المختارة عندها منحة التخزين وعندها منحة النقل، والآخرين لا، كيف يمكن لهؤلاء الناس يقدرون الوصول للشيء الذي أشرتم إليه، ليصلوا إلى جميع الناس الذين يريدون أن يزرعوا، والناس الذين ليست لهم إمكانيات للشراء من الأماكن النائية؟ فإذا لم تكن لديهم نفس، فواحد من الإثنين، إما تتركوا الكل في نفس التساوي، وإما الضرورة الإستراتيجية للتدخل تقتضي ومن العدل أن ندفع بالجميع إلى أن تكون مساهمتهم مبنية على العدالة، لذلكم، هذا هو الجانب.. نحن لانقول إن حتى الإحتكار في... لم نقدر أن نقول أن هذيك الشركة أعطي لها حق الإحتكار، لا، لا... حتى هذا الجانب لم نقبله لأن الموضوع شائك، خصوصا وأنكم... نحن الآن لماذا يشتكون الفلاحين بأنه ليس عندهم الثمن المجزئ لأن جميع عوامل الإنتاج فوق طاقتهم، والمردودية ما كتخلص شاي، والبذور حيوية واستراتيجية، إذن، تدخلنا ماشي... كذلك التعقيب في عمقه، ولكن لاستدراك بعض الملاحظات لنتمم، أن تؤخذ بعين الإعتبار، خصوصا وأن الخطة الوطنية التي تساءلنا عنها جاء أنكم بدأتم فيها والذي الجواب جاء مباشر وأن نتمنى أن هذه الخطة إن شاء الله تؤتي أكلها وتحقق ذاك الأشياء التي نتمناها، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً، ننتقل إلى آخر سؤال في قطاع الفلاحة، يتعلق بحذف الدعم للأعلاف التي كانت مخصصة للأقاليم الجنوبية تقدم به المستشارون السادة، سيدي محمد أخطور - محمد البطاح وعمر أدخيل، فليتفضل أحد السادة المستشارين لطرح هذا السؤال.

* السيد المستشار :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السيد الوزير

إخواني المستشارين المحترمين

السيد الوزير

تعرفون الأقاليم الجنوبية، المدخول الوحيد عندهم وهي تنمية المواشي أو الصيد، الصيد تعرفون السياسة التي كانت متخذاها الحكومات السابقة ولا نحملكم مسؤوليته لأن فعلا أبناء هذه الأقاليم ليس هم مشاركين فيه وماعندهم أي استفادة لافي الملك ولا في العمل ولا في مدخول الجماعات من الضرائب التي على ذلك القطاع، وسيكون لدينا الوقت لنتكلم في قطاع الصيد.

أما بالنسبة للقطاع الفلاحي، كيف تعرفون، الدولة كانت تمنح بعض الإعانة للأعلاف المركبة، وهذاك الدعم في الوقت الذي كنا نطلب أن يزيد هذا الدعم كنا نفسر في السنوات الماضية «السيكاليم» كان يصل للداخلة بدرهم، كيلو من السيكاليم يصل للداخلة بدرهم، في الوقت الذي كنا نطلب أن ينقص، أصبح بـ 4 دراهيم، وفي الوقت... وهذا هو المنتوج الوحيد الذي عند الأقاليم الجنوبية وهو الكسبة، كسبة الإبل والغنم إذن أصبح الكيلو باش يوصل خصك 5 دراهم للكيلو، وفي الوقت اللي هذا القطاع يعني تقريبا في جهة وادي الذهب مايزيد على... والعيون مايزيد على 3 كساب، وكل كساب على الأقل مرات، غلات، أومال...

السائق والراعي ولارعاة ذيك الحية، إذن، أصبحوا 9000، بالإضافة إلى لكل عائلة هذيك 300 التي تعيش في البادية، بالإضافة إلى أنها تتكون على الأقل من 5 أفراد إذن أصبحت عندنا هنا عدد كبير 15.000 من الناس، إذن، 24.000 تعيش في البادية إذن، إذا مشات الأعلاف غالي ما تقدر تشري، السيارات أو الشاحنات اللي كتوصل لها الماء ماتوا، اللي عند المديريات، وفعلا المديريات الله يجازيهم بخير دارو.. ولكن الشاحنات الآن اللي كيوصلولها الماء، لم يستطيعوا الآن يوصلوا، لأنهم أقدامو، وحتى مديرية تربية المواشي جاءت ودارت قدر من الشيء، زادت الدواء وزادت مالية باش لمعالجات ذاك الشاحنات، ولكن هما لم يستطيعوا الوصول.

إذن، أصبحوا أش عندهم، هذوك الناس الساكنين في البادية؟ الماشية مشات في الوقت اللي أحنا أصبحنا عندنا من 250 رأس كانت تنحر من الجمال في النهار، أصبحت 1200 وهذا حاجة مهمة جداً، والجمال ماشي كلها على ذيك.... الزراعة مثلا أنه عند الدولة، الجمال لاتاكل الزرع، أصبح ذاك الكساب المسكين باش يشريه مرة أخرى، الآبار وحتى المديرية حفرت الآبار، ولكن الآبار راه عمقها طويل حتى، وكان يشدوا على الجمال وكان يجبدو في لُونْدْرُوفيل، ولكن البئر طويل فيه 3000، وحتى قلتم النهار فايت على الجو شينا ما بالنسبة للداخلة، ولكن...

ذيك فقط دعاية وتطويل عملت الإذاعة والتلفزة هو ماكاين والو، غير الناس التي كانت في گلميم والناس التي كانت في طانطان والناس التي كانت في اسمارة وفي ورزازات ومشات للداخلة ومساكين تكرفست ماردات حاجة وذيك الشاحنة باش توصلها للداخلة جاءت بـ.... أورجعت، يكريها ويرجع، إذن، ما جابو لا ربيع لا والو، ماكاين لاربيع لا والو، إذن، راهم جاء لضواحي مدينة الداخلة ولكن البادية 10 سنين وهي عليها الجفاف إذن، أصبح هناك 3 كساب يشري «موطوكم»، أصبحنا نقوم بدعاية الجابون، للهوندا، يشريها بـ9000 درهم باش يمكن له يديرها لذاك البئر، وما فيها أي ضريبة.

تتقول «تيڤيا» والفلاحين ماعليهم ضريبة، الفلاح يعني يشري من صنع الدار البيضاء، أو يشريها بالضريبة، عليها «تيڤيا» وعليها مخلصات الجمارك، إذن الفلاح ولا الكساب ما معفى في أية حاجة، هو شاري، وإذا أراد أن يقرض من البنك الذي تكلمتم عنها آنفا، إيلا يدير عليه البنك كذلك ضريبته، والبنك خصو كيف اعطيتو رصيد، الداخلة راه تبعد على الراشيدية، اعطيتو الراشيدية 9 دقائق، اعطوا للداخلة 12، إذن، هنا خصنا ذاك... أصبحنا ندير باش إيلا جاء يشري آش أصبح عنده، هذا المنتوج بغيتو 9 شهور كيف قلتم آنفا، البنك خصو يكون كذلك متواجد عندهم، إذا أردنا البنك نفتح فيه، يجب أن يكون مفتوح عندنا، إذن، باش ندير الدعاية للبنك الفلاحي وهو غير موجود، خصو يقابط، خصو يقابط في المناطق أ السيد الوزير خصو يكون موجود في جميع الجماعات وفي جميع الأماكن التي يوجد بها الفلاحين يكون البنك موجود، باش يجي حامل فلوسه من 500كلم باش يفتح في البنك هذا ماهو معقول، البنك من واجبه أن يتواجد معنا لوعندنا مؤسسات الدولة مدعمة مثل «صوناكوس» هي موجودة مشاكل خاص حتى هو خصو يكون موجود مع الفلاح أينما كان، ها واحدة، إذن.

أش بغي عندنا الآن، تريدوننا نرجع قدام ..و... كيف قلتم آنفا، المدينة لاتقتل البادية، وأهل البادية لاهي خلاء، إذن، إذا لم تعتقوا الناس وتدعموا ذاك المنتوج، ونوك المسائل اللي تيشري الفلاح، يعود معفي، راهم الناس كاملة تصيح أمام العمالات الخدمة، وهذا مافيه أي مصلحة. مايزيد من 50.000 تعيش في البادية، خصنا نساعدها باش تسكن في باديتها، أنتم تقولون، ولكن يجب أن يطبق الذي يقال، إذا عادوا نوك اللي أقبل منكم ماكانوا يطبقوا، نرجو منكم أنتم لا اللي تقولوا، أو الذي أنتم مقتنعين به يجب أن يطبق، إذن، باش الناس تصدق وكل واحد يبقى في مكانه، يجب علينا أن نعدل الأساليب التي تقال في المكان المناسب. وشكراً.

✱ السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير الفلاحة، فليتفضل

✱ السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري :

شكراً للسيد المستشار، اقتنعت بكلامك، ولكن الواقع هو الحكم، خاصة أنك تكلمت باسم سكان مناطق عزيزة علينا كثيراً، الذي أريد أن أوكده للسيد المستشار هو أن هذه السياسة، سياسة الدعم بصفة عامة نحن بصدد تقييمها، لأنها سياسة جد معقدة، وأعطت نتائج في بعض المجالات، وفي مجالات أخرى نتائج متوسطة وفي مجالات أخرى نتائج غير مشجعة، وبكل موضوعية سياسة الدعم المتبعة من طرف الحكومة فيما يخص قطاع الفلاحة بجميع مكوناته محتاجة إلى تقييم شامل، لكن في أفق هذه المتطلبات الجديدة، ونحن فتحنا ملف وسنمشي معكم ومع المعنيين بالأمر يعني بكيفية أقول متضامنة.

في نفس هذه النقطة أريد أن أشير إلى السادة المستشارين والسيد المستشار على الخصوص، بأن خطة الوزارة منذ سنة، من خلال تخليلها على دعم الأعلاف المركبة ترمي إلى 2 أو 3 من الأشياء:

النقطة الأولى هو تشجيع المبادرات الخاصة مادمنا نؤمن جميعا بضرورة تشجيع المبادرات الخاصة والقطاع الخاص في جميع مرافقه، وذلك من خلال تزويد السوق، ومن أجل تزويد السوق عن طريق استيراد الأعلاف برسوم وضرائب جمركية التي هي مناسبة، -أقول مناسبة- والتجربة أعطت بعض النتائج في هذا المجال خاصة بالنسبة لتمويل السوق بكيفية منتظمة.

النقطة الثانية، التي تهدف لها هذه الخطة الجديدة والتي هي متبعة منذ سنة، متعلقة بتعزيز عملية الاستيراد، لكن بتحمل مصاريف نقل الأعلاف من مناطق التزويد إلى المناطق التي تعرف الخصاص مثل المناطق التي أشار لها السيد المستشار.

النقطة الثالثة والأخيرة، هو تحمل مصاريف تدخل التعاونيات الفلاحية، عند استيراد وتوزيع الشعير في إطار عملية إغاثة الماشية مثل شأن اليوم فيما يخص المناطق الشرقية والمناطق الجنوب الشرقية.

فهذه بعض النقط التي تتبلور للخطة الجديدة للوزارة بالنسبة لهذه النقطة، أنا لست مقتنع 100%، ويتخصنا نجتهد أكثر، في هذا المجال، أطر الوزارة تجتهد، ليل-نهار، كونوا متيقنين ليلا-نهار، والسادة المستشارين الذين لهم ارتباط دائم مع مصالح الوزارة يعرفون ذلك، لكن الاجتهاد يجب أن يكون على ضوء التجربة والمتطلبات الجديدة، وأريد أن أختم -السيد الرئيس- إذا سمحتم لي بأنني في إحدى الجلسات كنت تحاورت مع السيد التدلاوي بالنسبة لعملية استيراد الحبوب، وفي إطار الحوار المثمر مع السادة المستشارين بأجمعهم درسنا الأرقام الذي كان قد أشار لها، وفي النهاية خلصنا جميعا والحمد لله بأن توجد ديوانة واحدة، فشكراً مرة أخرى.

✱ السيد رئيس الجلسة :

هل هناك تعقيب، تفضل السيد المستشار المحترم

✱ السيد المستشار :

السيد الوزير

شكراً على الجواب، وفعلا جواب مقنع، ولكن ننتظر كنا ننتظر منكم عجبا، كنا ننتظر أنكم تعوضنا بعض المسائل، فعلا، كيف الآبار الطويلة، السياسة التي اتخذتها بوجدور، تتخذ في الداخلة وهو وضع «موتوبومب» الذين يبقوا يجبدوا الماء للناس، بدل من كل كساب، هذه أفلت عليه، الكساب يخصهم كلهم يشربو، «موتوبومب» للسقيهم، «بياماها»، وماشابه ذلك، يعود نوك الآبار الطويلة يعود عليهم نوك آليات الضخ، يجبدوا الماء، هذه واحدة.

ثانيا، المديريات، وبكل صراحة كنهملهم، لامديريات تربوية المواشي، ولا التجهيز القروي على الخدمة، ولكن هم كذلك، الوسائل التي عندهم باش يكونوا مع الفلاح، مع الكساب في كل الميدان، راه وسائل -السيد الوزير- راه ضعيفة جداً، بل نقول أنها إهانة لإطار يأتي ويقف ويبقى معرض للخصومة، لسبان، من طرف السلطة، من طرف المواطن، من طرف المنتخب، كذلك، إهانة لهم، ليس لديهم أية وسائل يقدر يعدلوا به شيء، ويقدر يحققوا بها شيء، كذلك المديريات، بكل صراحة يبقوا يعاونوا، ولكن المسائل ضعيفة جداً، الوسائل ضعيفة جداً، والكساب في حالة اللي ضروري واحد الإعانة اللي توصل في هذا الوقت وبالأخص، في هذه الفترة، هذا وقت الصيف اللي عندنا صعيب، لدرجة توصل إلى 46، 50 درجة وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم، الآن ننتقل إلى قطاع التجهيز، وأعطي الكلمة للمستشار السيد لحسن بيجديكين لطرح تساؤله حول حالة بعض الموانئ ببلادنا فليتفضل السيد المستشار بطرح سؤاله.

* السيد المستشار لحسن بيجديكين :

شكراً للسيد الرئيس

السيد الرئيس

السادة الوزراء

إخواني المستشارين

لايشك أحد عن أهمية الموانئ والدور الذي تلعبه الموانئ في ميدان الاقتصاد، الميدان الاجتماعي، الاستيراد والتصدير، استقبال مراكب الصيد، ونعتقد أن جل هذه المعطيات تدفع بنا للتطرق إلى الاعتناء بحالة موانئنا وتجهيزها وتوفير كل الظروف الممكنة والمؤهلة لجعل هذه الموانئ قادرة على مواكبة الحركة التجارية وفي مستوى مواجهة التحديات المفروضة ومنها على سبيل المثال ميناء مهدية، إذا ممكن أن نسميه بميناء، لأنه ليس بميناء، هذا الميناء الذي يفتقر لعدة تجهيزات ويعرف عدد من المشاكل سواء داخل الميناء أو مدخل الميناء الذي تتراكم فيه عدد من الرمال والأوحال الشيء الذي يتسبب في الحوادث الخطيرة كحادثة يوم 24 أكتوبر 98، التي أودت بحياة أحد البحارة، ونعتقد أن هذا الميناء إذا ظل على حالته فلا يمكن لقطاع الصيد البحري في هذه المنطقة أن يعرف تطورا، علما أن إعادة الهيكلة للمؤسسات التجارية أو الصناعية للإقلاع باقتصادنا، لايمكن لهذا الميناء أن يستفيد من هذه إعادة الهيكلة، علما أن عدداً مهم من البحارة يتواجدون في هذه المنطقة.

سؤالي في هذا الشأن، هو ماهي التدابير التي ستتخذها وزارتكم الموقرة -السيد وزير التجهيز- في شأن هذا الميناء.

أما ميناء سيدي ايفني، هذا المشروع الذي أدرج في المخطط الخماسي 81-85، وبادرت غرفة التجارة والصناعة آنذاك بالمنطقة بحملة تحسيسية في أوساط المهنيين والمستثمرين، وفعلا أكدوا استعدادهم للإستثمار في هذه المنطقة، وبادروا وجهزوا بأموالهم الخاصة منطقة صناعية في مدينة سيدي إيفني، بالفعل أنجز الشطر الأول من الميناء، غير أنه لم يصل إلى المستوى المرغوب، أما استعماله من طرف بواخر الصيد سيعتبر من باب المغامرة، فإذا كانت الوزارة قد عملت على إنجاز الشطر الأول، فإن المستثمرين الذين قاموا بتجهيز الحي الصناعي، تقدموا بملفاتهم الإستثمارية ويعلقون آمالا كبيرة على تنفيذ الأشطر الباقية لهذا الميناء، ولهذه الأسباب وأمام إلحاح فعالية المستثمر واعتباراً للوعود العديدة من المسؤولين فإننا نتساءل.

1) الشطر الثاني لهذا الميناء والذي خصصت له الدولة ماينا هز 85 مليون درهم ودشنت أو أعطيت انطلاقة أشغاله في بداية 94، كان من المفروض أن يكون جاهزاً في آخر سنة 97، وهو الشيء الذي لن يتم، فهل لكم سيادة الوزير المحترم أن تعرفونا وتطلعونا عن سبب هذا التأخير ومتى سيتم إنجازه؟

2) سيادة الوزير المحترم، تعلمون أن منطقة ايت باعمران المعروفة بكفاحها وتضحياتها الجسيمة من أجل الوطن تعلق آمالا كبيراً على هذا المشروع، خاصة إذا ما علمنا أنها تعاني من جفاف قاس وضعف في الموراد الاقتصادية، وتعتمد على الموارد السمكية لتنميتها اقتصاديا واجتماعيا، باعتبار هذا أن المشروع سيؤمن ما لا يقل عن عشرات مناصب شغل حسب الدراسات التي قامت بها وزارة التجهيز، فمتى سيتم استكمال أشغال هذا المشروع حتى يستجيب لحاجيات سكان هذه المنطقة؟ وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للمستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير التجهيز فليتفضل

* السيد بوعمرو تفوان وزير التجهيز :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السيدات والسادة المستشارين

أود بالمناسبة أن أوضح للسيد المستشار المحترم أن وزارة التجهيز تعطى في حدود الإمكانيات المالية المخولة لها أهمية كبرى للموانئ، ولا يمكن لنا أن ننكر المجهودات التي قامت بها هذه الوزارة في السنين الماضية من حيث تطوير هذه الموانئ وتجهيزها والمستوى التي وصلت له إلى حد الآن، إلا أنه بعض الموانئ تعرف فعلا مشاكل منها ميناء مهدية الذي ذكره السيد المستشار المحترم.

ففعلا هذا الميناء يمكن لنا أن نقول أنه فيه مشكلتين طبيعيتين، هاتين المشكلتين ناتجتين عن الوجود الجغرافي لهذا الميناء، بحيث أن هذا الميناء يوجد بمصب النهر في البحر، نهر سبو، في البحر الأطلسي، بحيث هذا الميناء يعرف بصفة مستمرة تراكم الرمال ويعرف في حالة تقلبات أحوال الطقس خطورة الدخول إليه، إلا أن الوزارة، ودائما كما قلت في حدود الإمكانيات المالية الموجودة لديها، تؤمن بطريقة مستمرة حركة مرور السفن والبحارين بهذا الميناء، بحيث تقوم بعمليات جرف الرمال، يعني «لودراگاج نوسابل» وهذه السنة المقبلة في القانون المالي المقبل إن شاء الله، مبرمج حوالي 3000 متر مكعب لتنقية هذا الميناء للدخول إليه.

يبقى المشكل الثاني، وهو في هذا الميناء قبطانه كجميع الموانئ، عندما تكون حالة البحر لاتسمح بالدخول فهي تنذر وتقوم بالإشارات اللازمة لكي لايلجأ مستعملوا هذا الميناء للدخول إليه في الوقت التي تكون حالة البحر لاتسمح بذلك.

فيما يخص السؤال الثاني الذي جاء به السيد المستشار المحترم، ألا وهو ميناء سيدي إيفني، هذا الميناء فعلا برمج سنة 94، وأعطيت له الانطلاقة سنة 95، إلا أنه دائما لصعوبة برمجة الاعتمادات في القانون المالي آنذاك لم تبدأ به الأشغال إلا لسنة 96، أواخر 96، وحاليا الأشغال ماشية به، كانت هناك بعض الصعوبات خاصة بالشركة صعوبات مالية إلا أن الوزارة أخذت الآن الإجراءات اللازمة كلها، باش هذا الميناء إن شاء الله في أقرب وقت وقبل نهاية هذه السنة، يتم إنجاز الشطر المتبقي منه. وشكراً لكم السيد الرئيس.

✱ السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، تعقيب للسيد المستشار لحسن

✱ السيد المستشار لحسن بحدبكين :

شكراً السيد الرئيس

أولا، فيما يخص ميناء مهدية نسجل بأن السيد الوزير يؤكد لنا بأن هذا الميناء سيبقى على حالته، وهذه المنطقة لم تعرف النمو ميدان الصيد، أقول للسيد الوزير الميناء ماشي غير مدخله هو الميناء، أقول أن ميناء مهدية يفتقر لكل شيء، في التجهيزات داخل الميناء، بحيث تتواجد فيه 60 متر من الرصيف فقط، لا أين تطلع السفن أو تهبط، حتى الإنارة لم تكن ليلا، حتى النظافة لم توجد بالميناء.

فيما يخص ميناء سيدي إيفني، جواب السيد الوزير غير مقنع، لأن الأشغال متوقفة الآن، ثانيا، الأشغال انطلقت في 94 وأنا حضرت في تدشين الشطر الثاني، أما الشطر الأول أنجز ولم يستفيد منه الميناء.

الذي سأذكر به السيد الورير أن الرسالة الموجهة إلى غرفة التجارة والصناعة بأكادير، يقول السيد الوزير السابق بأن الأشغال، أشغال الشطر الثاني ستنجز في آخر 97، والرسالة موجودة.

ثانيا السيد الوزير لم يجاوبنا متى سيمكن لهذا الميناء التي تتعلق عليه هذه المنطقة آمالا كبيرة - متى سينجز بأشطره، الأول أنجز، الثاني لم ينجز بعد، الثالث لم يبرمج بعد، وشكراً.

✱ السيد رئيس الجلسة :

السيد وزير التجهيز تفضلوا

✱ السيد وزير التجهيز :

أظن السيد المستشار المحترم، ففيما يخص، سأبدأ بالشطر الثاني من السؤال، فيما يخص ميناء سيدي إيفني يجب أن نفرق بين مسألتين، بين التدشين وأعطي الإنطلاقة، وكما قلت وحصول صعوبة مالية في برمجة المشروع، وإعطاء الأمر بالخدمة، هذا هو الفرق الموجود، أن الأمر بالخدمة لم يعط القاولة حتى 96، وقلت أن الأشغال جارية الآن، وأنا البارحة كانت عندي جلسة عمل مع السيد مدير الموانئ، وأتوصل بصفة مستمرة بحالة تقدم الأشغال، وكما قلت هناك كان بطء، كان تماطل عند المقاولة في إنجاز الأشغال نظراً لصعوبات أداء المستحقات من طرف الخزينة، نظراً لصعوبات أخرى، وقلت أن هذا الميدان الشطر الذي هو أن هذا الميناء الشطر الذي هو الآن في طور الإنجاز سيكون جاهز قبل آخر السنة، هذا فيما يخص الشطر الثاني من السؤال.

فيما يخص ميناء مهدية، كما قلت فيه مشكلة صعوبة الولوج، فيه مشكلة زحف الرمال، تراكم الرمال في المدخل نظراً لأنه جاء في منطقة التي يصب فيها الواد في البحر، وهذه مشكلة عويصة، لم يمكن لهذا الميناء أن نؤمن فيه حركة مرور السفن والصيادين الموجودين هناك إلا عن طريقة جرف كل سنة الرمال، عملية «الدراگاج»، أما فيما يخص توسيع الرصيف والمنطقة، هذه إشكالية أخرى، نحن الآن مادام السيد المستشار طرح هذا السؤال، سنقوم بدراسة فعلا، ونرى هل من الممكن هذاك الرصيف أن نوسعه هل إذا وسعناه، ستكون السفن التي ستدخل له أم لا، ومادام أن الإشكالية تطرح، هذه هي مسألة الدخول، فلا يعني سيكون من المعقول أن نوسع ميناء ونعمل له رصيف، ونعمل له تجهيزات، ونحن لدينا فيه صعوبة الدخول له وصعوبة تراكم الرمال، ففي هذه الحالة من الأحسن نذهب ونبحث عن موقع آخر ونبني ميناء آخر، هذا اختيار لازم من دراسات هي التي تؤكد ماهو الإختيار الذي سنأخذه والذي هو أحسن، وشكراً لكم السيد الرئيس.

✱ السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، ننتقل الآن إلى قطاع الصناعة التقليدية وأعطي الكلمة لأحد المستشارين السيدين محمد القادري وعبد الإلاه العلمي، فليتفضل المستشار محمد القادري.

* السيد المستشار محمد القادري :

شكراً للسيد الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

قبل البداية أوجه سؤال للسيد الرئيس للمجلس حول الصناعة التقليدية، لأنه هذه ثالث مرة ويدرج سؤال الصناعة التقليدية في آخر الجلسة والقاعة شبه فارغة، هذا سؤال أوجهه لرئاسة المجلس.

السيد الرئيس

السيد الوزير

السادة المستشارون المحترمون

لايخفى على سيادتكم الأهمية الكبيرة التي تكتسيها الصناعة التقليدية في النسيج الإقتصادي وإنعاش الحياة الإجتماعية، بالإضافة إلى دورها الحضري، غير أن هذا الدور المنوط بهذا القطاع أصبح يتقلص أصبح يتراجع وأصبح يتعثر نتيجة تراكم المشاكل التي يعرفها هذا القطاع، هذه المشاكل التي لم تعرف طريقها نحو الحل الملائم الذي يحمي الصناعة التقليدية من التهميش واللامبالاة، وهذا الواقع لازال ينعكس على غرف الصناعة التقليدية التي تجد نفسها عاجزة على القيام بالدور المنوط بها على الوجه المطلوب، كماهو الوضع بالنسبة لغرف مكناس والراشيدية وسلا وغيرها، وهنا أفتح قوس لأطلب من السيد الوزير زيارة ميدانية للوقوف في عين المكان على الحقائق، كما لايخفى على سيادتكم كذلك أن الصناعة التقليدية ليست مجرد قطاع تابع أومكمل، بل هو قطاع متكامل يحتاج إلى معالجة عقلانية وموضوعية تتجلى في اعتماد سياسة بناءة وفعالة تتطلب إرادة سياسة واضحة تدفع إلى خلق ديناميكية قابلة للتطبيق.

من الحقائق كذلك أن الصناعة التقليدية لعبت دوراً ثقافيا وحضاريا في بلادنا كما قال صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده، في الرسالة السامية التي وجهها إلى ممثل الدول المشاركة في المعرض الدولي بالدار البيضاء سنة 89، حيث قال جلالته : «فالصناعات الفنية كانت وستبقى دائما من أجل مظاهر الحضارات بإبداعاتها التي تعد التعبير الصادق والأصيل عن حياة الشعوب ونمط عيشها وأسلوب تفكيرها وتعبيرها» انتهى كلام جلالة الملك.

أما الدور الإقتصادي، فالصانع التقليدي له وعي اقتصادي يؤهله لمعرفة كل المستجدات العلمية، ومع ذلك فالمدونة الأخيرة للتجارة، خصوصا بعد صدورها تجعل قوانين الصناعة التقليدية في مهب الريح.

لذا، أسائل السيد الوزير : ماهي الإجراءات الفعلية التي تنوي الحكومة الموقرة اتخاذها في تفعيل الصناعة التقليدية؟

- ماهي الوسائل التي رصدتها الحكومة للرفع من مستوى الصانع التقليدي الذي شكل قاعدة الحركة الوطنية خلال فترة المقاومة ضد الإستعمار؟

- مامصير الرسالة الملكية حول تنظيم الحرف؟

- وأخيراً هل هناك نية لتحديد القوانين والأنظمة الخاصة بالصناعة التقليدية؟ وشكراً السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

قبل أن أعطي الكلمة للسيد الوزير، أريد أن أوضح للسيد المستشار المحترم، أن رئاسة وأعضاء المكتب يبرمجون الأسئلة المتعلقة بقطاع الصناعة التقليدية لاعتقادهم جميعا بأهمية هذا القطاع، وكما أشرتم فإن هذا القطاع قد حظى بثلاث أسئلة في جلسات مختلفة، فيما يتعلق بترتيب هذه الأسئلة فهي توضع كما تأتي من الحكومة، فلهذا السيد المستشار المحترم، هناك وزراء يفضلون أن يجيبوا في بداية الجلسة نظرا للالتزامات اللاحقة، وهناك ترتيب يأتي من طرف الحكومة، فيما يتعلق بالأسئلة، ولهذا نشاطركم الرأي باهتمام الجميع بقطاع الصناعة التقليدية، والكلمة الآن للسيد وزير الصناعة التقليدية.

* السيد وزير الصناعة التقليدية :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم

السيدة والسادة المستشارين المحترمين

أشكر السيدين المستشارين على السؤال الهام الذي وضعوه على الصناعة التقليدية، وفعلا الدور الذي يمكن أن تلعبه الصناعة التقليدية في تنمية بلادنا دور أساسي، ونتمنى إن شاء الله تكون لنا فرصة للتطرق إلى هذا الموضوع بالتفاصيل، كل ماهناك أن العمل الذي قمنا به بعد الاجتماعات الأولى هو قراءة خطابات وتوجيهات صاحب الجلالة نصره الله في هذا القطاع، في هذا الميدان، وتبين لنا فعلا أن هناك استراتيجية كاملة، شاملة، يمكن أن تنهض بهذا القطاع إلى مستوى أعلى ومستوى الذي يليق به، إذن، ماذا يبقى لنا؟ هو أن يكون عندنا برنامج مهيكل، ويكون هذا البرنامج يترجم بأهداف واقعية، وتكون فيه إجراءات فعلية، يعني «ابريكماتيگ». والذي يزيد يصحح هذا المنظور، هو أن الاتصالات التي عملناها مع جامعة الغرف وبعض المستشارين، يتبين لنا أن هذا المنظور غادي في اتجاه واحد، سواء من الوزارة أو من الجامعة ومجموعة من المستشارين.

إذن، يوجد تطابق حول القضايا الأساسية وحول الطرق التي يمكن نهجها لنصل لهذه النتائج التي نتوخاها جميعا، وهكذا برنامجنا حتى لاندخل لدوامة الترقيع، أعطينا الأهمية للإحصاء، إحصاء الصناع

التقليديين ومقاولات الصناعة التقليدية، هذا الإحصاء الذي سيضبط المؤشرات السوسيو اقتصادية للقطاع، وآنذاك، سيمكن لنا تحيين القانون التنظيمي لمشروع تنظيم الحرف، وهذا القانون راه موجود، ولكن لابد خصنا تحيينه، يعني تجديده، حسب الأشياء التي أدخلناها جديدة في هذا القانون.

فيما يخص إنعاش الجودة، نعمل على تحديث مواصفات منتوج الصناعة التقليدية، وإذا لم نحدد المواصفات لن يمكن لنا أن نعرف واحد المنتوج هل جودته حسنة أم لا.

تشجيع مؤسسات حرة التي يمكن يكونوا هم الذين يصدرون منتوج الصناعة التقليدية، دور الجمعيات الحرفية مهم جداً ولازم يكون تفعيله، ونلاحظ الآن أن بعض الجمعيات أو أغلبية الجمعيات لازال دورها لم تلعبه على أحسن مايرام، إذن يوجد عمل كبير هنا في هذا الميدان. النصوص، كما قال السيد المستشار لابد من تحيينها. النصوص التشريعية، بدأنا ببعض النصوص، الآن نحن نهيؤها. نصوص تنظيمية، وكذلك تبسيط مسطرة تمويل القطاع، تمويل القطاع مهم جداً ونحن بصدد تبسيط مسطرة تمويل القطاع، مواصلة العناية بالتكوين المهني، يوجد الآن صنفين من التكوين المهني، يوجد تكوين في المراكز ويوجد التمدرس هذا التكوين المهني لابد أن يساعد في جودة منتوج الصناعة التقليدية.

والجانب الإجتماعي للصناع التقليديين، نحن بصدد، كما قلنا في المرة السابقة، توسيع الضمان الحرفي الذي سيكون يطبق على عمال الصناعة التقليدية، وكذلك تدبير وترشيد المرافق عرفتم بأن في الصناعة التقليدية توجد مجمعات وتوجد وحدات إنتاجية، والتي توجد أغلبية فيها الآن لم تعمل أو تعمل بصفة لها... إذن، يجب علينا تحسين وتدبير هذه المؤسسات كلها التابعة للصناعة التقليدية.

وفي الأخير، إلى جانب هذا البرنامج، توجد تقوية التعاون مع الدول ومع المنظمات الدولية، ليمكن لنا الإستفادة من التجارب والإمكانات الموجودة ليصل هذا القطاع إن شاء الله إلى المقام الذي نتوخاه له. والسلام عليكم.

✱ السيد رئيس الجلسة

شكراً للسيد الوزير، هناك تعقيب للمستشار المحترم فليتفضل

✱ السيد المستشار محمد القادري

شكراً السيد الوزير

تعقيبا على جوابكم الصريح، عندي ملاحظتين أساسيتين، الأولى كما قلت أنفا، هي تحديث القوانين لأن تحديث القوانين هي الأولى قبل من نعمل أي إحصاء، أعتقد أن يجب أن نعمل قوانين عاد هنوك الناس سنجرهم لتطبيق تلك القوانين وعاد نعمل الإحصاء، لأن نحصي، لم نعرف كم سنحصي، وكيف، وهذه مسائل صعيبة شيئاما، من ناحية العمل الإجتماعية، فالصناعة التقليدية في الحقيقة... ناس الصناعة التقليدية يعيشون أزمات، هناك مشاكل الضرائب، مشاكل التمويل، الحماية الاجتماعية، والقروض الصغرى، واسوق مثال لهذه القروض الصغرى التي يمنحها البنك الشعبي، بحيث الآن نرى بأن الصانع التقليدي باش يأخذ قرض 500.000 أو مليون سنتيم، خصو موظف الذي سيضمنه، هذه مشاكل نعيشها، والصانع التقليدي، المسائل الأخرى التي تهمه من الناحية الاجتماعية غير موجودة، هذوا هما الذي نريد -السيد الوزير- تعطيونا هل هناك استراتيجية في المدى القصير باش توصل هذا الشيء أم؟ وشكراً السيد الوزير.

✱ السيد رئيس الجلسة :

السيد الوزير هناك تعقيب، فلتتفضلوا

✱ السيد وزير التجارة والصناعة التقليدية :

الشطر الثاني، هذه القروض التي تمنحها البنك الشعبي داخلة في هذه النقطة التي عندنا، وعندنا ملف هذه كلها ملفات، ويمكن من يريد أن يأتي عندنا لابد من أن نجلس معه وأنورّيوله الملفات الموجودة الآن، ملفات، وقلنا يوجد ملف تبسيط مسطرة تمويل القطاع.

أما فيما يخص تحديث القوانين، هذا هو الذي سميته تحيين، لم أعرف هذه السمية جديدة، كلمة جديدة، تحيين هو تحديث القوانين، «أكتويلزسْيون»، تحيين القوانين ولازم مايكونوا القوانين جداد، ونحن الذي نتمناه أكثر أن أحنا غاديين الآن باش يمكن للجمعيات يتنظموا، ونوصل يمكن لواحد اتحاد الجمعيات وأظن أنا هي الطريقة التي يمكن لهذه الجمعيات أن يقوموا بدورهم، لأن كل النهار تصلنا أخبار بأن جمعية حرفية كذا، عملت واحد... يعني مازال ما عندنا شاي شي جمعية، أكثر يتهم التي يمكن أن تقوم بالعمل من الإنتاج والتصدير إلى آخره، يعني، كيعملو، كاين أغلاط كبيرة التي ترجع بالسلبية على قطاع الصناعة التقليدية، ولهذا، يمكن إن شاء الله، بدأنا الآن يمكن أن نصل إلى اتحاد جمعيات الصناعة التقليدية وشكراً السيد الرئيس.

✱ السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسادة الوزراء، شكراً للسادة المستشارين نكون بهذا أنهينا حصة اليوم، ونعلن عن اختتام هذه الجلسة.

ونرفع الجلسة، وشكراً.